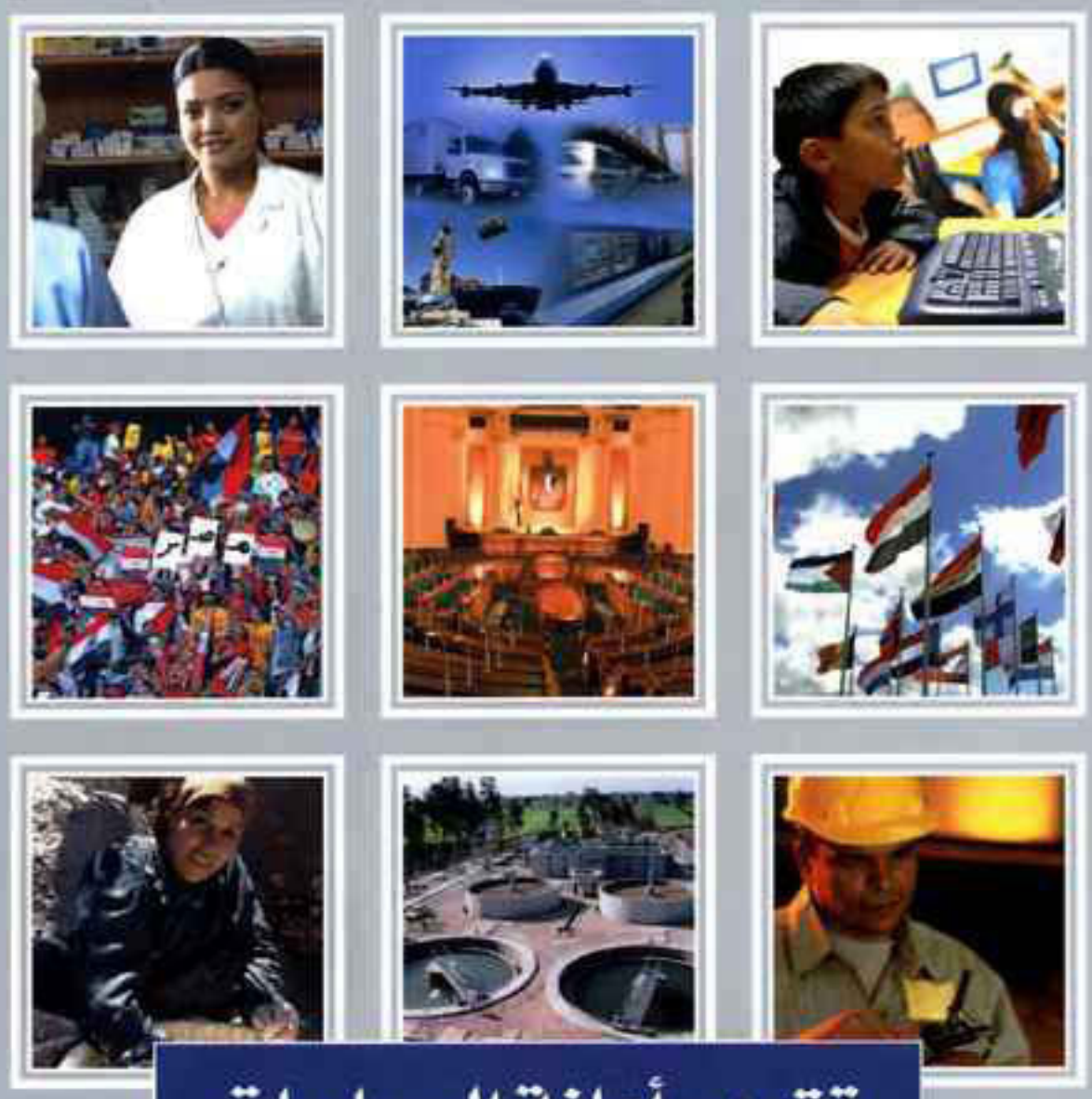

تقرير أمانة السياسات

الحزب الوطني الديمقراطي
فكر جديد

المؤتمر السنوى الرابع

سبتمبر ٢٠٠٦

الفكر الجديد.. وانطلاقة ثانية نحو المستقبل

تمثل هذه الوثيقة حصيلة الدراسة التى تمت داخل أمانة السياسات وتشكيلاتها المختلفة في إطار صياغة سياسات عامة متعلقة بالقضايا التى طرحت في أوراق النقاش في مؤتمرات الحزب السابقة، وكذلك القضايا التى طرحت في البرنامج الانتخابى للسيد رئيس الجمهورية، وبرنامج الحزب الوطنى لانتخابات مجلس الشعب، والذى شاركت أمانة السياسات في إعدادها، استناداً للدور المنوط بها وفقاً للنظام الأساسى للحزب.

وقد تمت دراسة هذه القضايا في لجان السياسات المتخصصة التى شكلتها أمانة السياسات، ومجموعات العمل داخل هذه اللجان والتى اختصت بدراسة أحد القضايا التى تقع في نطاق اهتمامها بشكل تفصيلى. كما قام المجلس الأعلى للسياسات التابع لأمانة السياسات بمناقشة عدد من هذه القضايا ودراسة أبعادها وآثارها المختلفة على المجتمع. كذلك تمت مناقشة التوجهات الرئيسية لهذه السياسات في اللقاءات التى عقدتها أمانة السياسات مع الكوادر الحزبية بالمحافظات، وفى إطار مجموعات العمل التى شكلتها لجان الحزب بالمحافظات والتى رفعت توصياتها لأمانة السياسات.

ولقد جاءت الصياغة النهائية لهذه الأوراق انعكاساً لكل هذه الدراسات والمناقشات، بالإضافة للحوار الموسع مع حكومة الحزب في الجوانب المختلفة للسياسات والإجراءات المقترحة للتنفيذ، وكذلك الحوار الذى تم مع قطاعات من المجتمع المعنية بهذه السياسات.

ويرى الحزب أن السياسات المطروحة في المؤتمر السنوى الرابع للحزب هى تعبير واضح عن التزام الحزب الوطنى الديمقراطى وحكومته بتنفيذ بنود البرنامج الانتخابى لرئيس الجمهورية والبرنامج الانتخابى للحزب في انتخابات مجلس الشعب. وكذلك الالتزام بالاستمرار في صياغة السياسات العامة ذات الأولوية للمواطن، والتى تحقق مصلحته ومصلحة الوطن.

المحتويات

■ تقديم الأمين العام المساعد وأمين السياسات ١

■ أوراق السياسات ٤

- المواطنة والديمقراطية

- التشغيل والإستثمار

- التعليم من الإتاحة إلى الجودة

- التأمين الصحى

- خدمات النقل وسلامة المواطنين

- مساندة الأسر الفقيرة

- الشباب والنهوض بالرياضة

- مصر وتحديات الاستقرار الإقليمى

■ أوراق النقاش ٢٥

- مستقبل الطاقة وحقوق الأجيال القادمة

- الأمن القومى المصرى ومستقبل الشرق الأوسط

■ رؤى حزبية ٢٩

- قضايا الإسكان والمرافق والتخطيط العمرانى

تقديـــم الأمين العام المســـاعد
وأميـــن السياســـات

ينعقد المؤتمر السنوى الرابع للحزب الوطنى الديمقراطى هذا العام تحت شعار "فكر جديد... وانطلاقة ثانية نحو المستقبل"، نبدأ به مرحلة جديدة فى عملنا الحزبى والسياسى. كانت الإنطلاقة الأولى فى المؤتمر العام الثامن عام ٢٠٠٢ حين وضعنا رؤية طموحة ومتكاملة لمختلف محاور الإصلاح السياسى الإقتصادى والإجتماعى. لقد كانت مرحلة عكف الحزب خلالها على بلورة سياسات مدروسة، عملنا بجهد مع حكومات الحزب المتعاقبة على وضعها موضع التنفيذ.

خطونا خطوات جادة وجريئة فى مجال الإصلاح الإقتصادى توجت بثورة فى المنظومة الضريبية والجمركية فى مصر بإصدار قانون جديد للضرائب وإصلاح جوهرى مماثل فى الجمارك. طرحنا سياسات لا تقل طموحاً للإرتقاء بمستوى خدماتنا العامة شملت خطة متكاملة للوصول إلى نظام تأمين صحى يغطى كافة المواطنين خلال السنوات الستة القادمة، وإنشاء أول هيئة للإعتماد وضمان الجودة فى التعليم. وتواكب كل ذلك مع خطوات جادة فى مسيرة الإصلاح السياسى، تمثلت فى إنشاء أول مجلس قومى لحقوق الإنسان فى مصر، وتعديلات تشريعية هامة فى عدد من القوانين الحاكمة التى تنظم مختلف جوانب حياتنا السياسية.

والآن نبنى على حصيلة هذا الجهد لنتوجه نحو انطلاقة ثانية فى عملنا الحزبى. فقد جاءت التطورات التاريخية خلال العام الماضى لتمثل نقطة فارقة تضعنا على أعتاب مرحلة جديدة، بدءاً بتعديل المادة ٧٦ من الدستور الذى كان خطوة تاريخية فى مسيرتنا الديمقراطية، ومروراً بإجراء أول انتخابات مباشرة على منصب رئيس الجمهورية، وانتهاءً بانتخابات برلمانية كانت الأكثر تنافسية فى تاريخ مصر الحديث.

ووسط كل هذه التحولات، إستطاع الحزب أن يبنى على ما سبق أن طرحه من رؤى وسياسات، لخوض الإنتخابات الرئاسية والبرلمانية ببرنامج طموح جاء ليحدد أهدافاً واضحة تمثل فى مجملها المرجعية الأساسية لصياغة أوراق السياسات التى نتقدم بها للمؤتمر السنوى هذا العام. فقد جاءت ورقة "المواطنة والديمقراطية" لتضع التصور لملامح التعديلات الدستورية التى تضمنها البرنامج الإنتخابى. وفى نفس الوقت، تطرح الورقة سياسات مكملة تمثل إطاراً واضحاً لمواصلة مسيرة الإصلاح السياسى وفقاً لأهداف البرنامج الإنتخابى، تتمثل فى تدعيم دور المجتمع المدنى، وضمان العدالة الناجزة، وزيادة سلطات المحليات تدعيماً للامركزية.

وفيما يتعلق بقضايا الإصلاح الإقتصادى، جاءت ورقة "التشغيل والإستثمار" لتضع الركائز الأساسية لتنفيذ ما تضمنه البرنامج الإنتخابى خاصةً فيما يتعلق بقضية التشغيل، حيث تتناول سياسات الإستثمار من أجل التشغيل، وسياسات تمويل الإستثمارات، وتطوير نظام المعاشات، وتحديث الجهاز الإدارى للدولة. ويمثل هذا الموضوع الأخير قضية حيوية تمس أوجه عديدة من مجالات الإصلاح، فضلاً عن كونه مدخلاً قوياً لمواجهة ظاهرة الفساد الإدارى. وإذا كانت سياسات الحزب تؤكد التوجه الواضح الذى تبناه نحو الإعتماد على آليات اقتصاد السوق، إلا أنه فى ذات الوقت يؤكد على ضرورة مراعاة البعد الإجتماعى للإصلاح. ومن هنا يطرح الحزب ورقة هامة حول "مساندة الأسر الفقيرة" تستهدف تمكين الأسر الأولى بالرعاية من خلال رؤية جديدة للتضامن الإجتماعى.

كما جاءت أوراق السياسات فى التعليم والصحة إستكمالاً لمنظومة السياسات التى تبناها الحزب والحكومة لإصلاح الخدمات العامة. فتطرح ورقة "التعليم من الإتاحة إلى الجودة" سياسات واضحة تستهدف الإرتقاء بمكونات أساسية للمنظومة التعليمية، وهى الإرتقاء بمستوى المعلم من خلال إنشاء كادر جديد للمعلمين، وتطوير الإطار التشريعى للتعليم العالى، وتحقيق التكامل بين نظم التعليم المختلفة بما فى ذلك تطوير تعليم اللغة العربية وتعديل مناهج السنوات الثلاثة الأولى من المرحلة الإبتدائية. أما ورقة "التأمين الصحى" ، فهى تضع الخطوات المحددة التى تنتقل بقضية التأمين الصحى من مرحلة السياسات إلى مرحلة التنفيذ. ويأتى ذلك على خلفية تصور جديد لدور وزارة الصحة يقوم على وضع معايير الجودة ومراقبة مقدمى الخدمة.

واستكمالاً للسياسات التى تتناول القضايا الخدمية فى مصر، تطرح ورقة "خدمات النقل وسلامة المواطنين" خطوات محددة تعالج المشكلات التى تواجه هذا القطاع الحيوى الذى يمس الحياة اليومية للمواطن بشكل مباشر. فجاءت الورقة لتضع الإطار العام لإنشاء مجلس قومى للنقل يكون بمثابة الآلية التى تحقق التنسيق والتكامل على المستوى الإستراتيجى بين خدمات النقل المختلفة، وكذلك إنشاء جهاز يتولى تحقيق الأمن والسلامة للنقل الداخلى. هذا فضلاً عن سياسات تستهدف تطوير النقل البحرى والجوى.

وتأتى ورقة "الشباب والنهوض بالرياضة" لتطرح عدداً من السياسات تستهدف توسيع قاعدة ممارسة الرياضة، ودعم الأنشطة الرياضية، والتوسع فى المنشآت والملاعب الرياضية، وذلك إيماناً من الحزب بأن الرياضة لم تعد نشاطاً ترفياً وإنما هى صناعة وحق لكل مواطن. كما تتقدم الورقة بسياسات تبنى على ما طرحه الحزب فى أوراقه السابقة حول تمكين الشباب، وذلك من خلال تطوير مناهج التربية الوطنية فى مرحلة ما قبل الجامعة، وتطوير مراكز الشباب، وتطوير لائحة الاتحادات الطلابية بهدف توسيع مساحة مشاركة الطلاب فى الحياة الجامعية.

وأخيراً، وفى إطار الحرص الدائم من قبل الحزب على اقتحام قضايا جديدة تكمل منظومة الإصلاح، نتقدم هذا العام بورقتى نقاش نتناول فيهما قضيتين بالغتا الأهمية، ونطلب تصويت أعضاء المؤتمر عليهما لنبدأ حواراً موسعاً داخل الحزب وخارجه بهدف صياغة سياسات حزبية مستقبلية حولهما. الورقة الأولى بعنوان "مستقبل الطاقة... وحقوق الأجيال القادمة" وهى قضية تحتل أهمية خاصة لمستقبل عملية التنمية فى مصر، خاصةً فى ظل المتغيرات التى طرأت دولياً وكذلك داخلياً على إنتاج واستهلاك الطاقة. أما الورقة الثانية فهى بعنوان "الأمن القومى المصرى ومستقبل الشرق الأوسط" وتأتى مكملة لأوراق السياسات المعروضة على المؤتمر. وتتناول هذه الورقة رؤية مستقبلية للتحولات العميقة التى تمر بها منطقة الشرق الأوسط وتأثيرها على المصالح المصرية، ومحاور التحرك للدور المصرى لمواجهة التحديات الناتجة عن هذه المتغيرات.

كما يطرح الحزب أيضاً رؤية حزبية حول قضايا "الإسكان والمرافق والتخطيط العمرانى" لمتابعة ما تضمنه البرنامج الإنتخابى الرئاسى وما سبق أن طرحه الحزب من سياسات وآليات فى أوراقه السابقة، وقامت الحكومة بتحويله إلى خطط وبرامج تنفيذية. وينطلق الحزب فى ذلك من قناعة عميقة بمدى أهمية هذه القضايا الخدمية بالنسبة للمواطن، ومدى أهمية مواصلة الحوار حول التحديات التى تواجه تلبية طموحات المواطن وتوقعاته فيما يخص هذه الخدمات. وفى تقليد جديد نرسيه فى هذا المؤتمر، يقدم الحزب والحكومة تقريراً شاملاً بعنوان "وعدنا فأوفينا" ، يتضمن عرضاً وافياً للإنجازات التى تحققت فى تنفيذ أهداف البرنامج الانتخابى. وسوف يستمر الحزب وحكومته فى هذا التقليد إيمانا منهما بضرورة الشفافية والمكاشفة فى رصد الخطوات التنفيذية التى تتخذ فى سبيل ترجمة تعهداتهما إلى واقع ملموس.

وبذلك يطرح الحزب سياساته التى تمثل فى مجملها بداية إنطلاقة ثانية نتوجه بها نحو المستقبل، وهى سياسات تستند إلى برنامج حزبى متكامل وواضح المعالم. وإذا كانت هذه السياسات تمثل بداية الطريق نحو تنفيذ هذا البرنامج الطموح، فإن ذلك كله لا ينفصل عن توجه واضح نحو الحوار والتواصل مع قواعدنا الحزبية ومع فئات المجتمع، من منطلق إيماننا بأن هذا الحوار لا بد أن يكون أحد الآليات الأساسية لصياغة سياساتنا العامة. ومن هذا المنطلق، نتطلع لتدعيم هذا الحوار، ونحن نتوجه بهذه السياسات إلى كوادر حزبنا وأعضائه، وكذلك للمجتمع الذى نؤمن بأنه لابد أن يكون شريكاً أساسياً فى عملية الإصلاح.

جمـــال مبـــارك

الأمين العام المساعد وأمين السياسات

أوراق السيـاســـات

يرتكز أسلوب صياغة السياسات العامة للحزب الوطنى على منهج واضح وإطار مؤسسى يراعى أهمية مشاركة التشكيلات الحزبية المختلفة بالمناقشة والرأى فى كافة مراحل صياغة وبلورة السياسات. وتبدأ عملية صياغة السياسات العامة بطرح قضايا وموضوعات عامة للمناقشة على المؤتمرات السنوية والعامة للحزب وذلك بعد إقرار الأمانة العامة والمكتب السياسى لها، بناءً على توصية أمانة السياسات التى تتولى دراستها وتحليلها من خلال التشكيلات المختلفة التابعة لها. وبعد إقرار المؤتمر السنوى أو العام لقضايا المناقشة المعروضة عليه، بناءً على الحوارات والمداولات حولها من قبل أعضاء المؤتمر، تحال هذه الموضوعات، بالإضافة إلى أية موضوعات أخرى يحددها رئيس الحزب، إلى أمانة السياسات بتكليف من الأمانة العامة لدراستها واقتراح السياسات المحددة لعرضها على المستوى المركزى للإقرار.

وبناءً على هذا التكليف، تتولى أمانة السياسات دراسة هذه الموضوعات من خلال التشكيلات المختلفة التابعة لها وفقاً لخطتها السنوية التى تعرض على الأمانة العامة للموافقة. وتعتمد الأمانة فى ذلك بشكل أساسى على المجلس الأعلى للسياسات لإبداء الرأى والتوصية فى الموضوعات التى تحال إليه، وكذلك على لجان السياسات المتخصصة التى تقوم بالدراسة التفصيلية للموضوعات والقضايا المكلفة بتناولها، وبإعداد أوراق السياسات بشأنها والتى تتضمن مقترحات وسياسات تفصيلية تعرض على الأمانة العامة ثم على المكتب السياسى للإقرار لكى تصبح سياسات حزبية يلتزم بها الحزب وحكومته.

واستناداً إلى هذا الأسلوب، يعرض الحزب على مؤتمره السنوى هذا العام أوراق سياسات تتناول: المواطنة والديمقراطية، والتشغيل والاستثمار، والتعليم من الإتاحة إلى الجودة، والتأمين الصحى، وخدمات النقل وسلامة المواطنين، ومساندة الأسر الفقيرة، والشباب والنهوض بالرياضة، ومصر وتحديات الإستقرار الإقليمى .

المواطنة والديمقراطية

إستكمالاً للسياسات التى طرحها الحزب الوطنى الديمقراطى بخصوص تفعيل حقوق المواطنة والديمقراطية منذ بدء عملية التطوير بالحزب عام ٢٠٠٢، يطرح الحزب وحكومته مجموعة جديدة من السياسات في هذا المجال تعكس إيمان الحزب وحكومته بأن تفعيل حقوق المواطنة والديمقراطية هى عملية مستمرة لا تتوقف بحكم اعتبارات التطور السياسى والاقتصادى والاجتماعى.

وتشمل السياسات التى يطرحها الحزب وحكومته ما يلى:

في إطار الإصلاح الدستورى، يطرح الحزب وحكومته بعض الأفكار العامة والأطر التى تعكس المبادئ التى طرحها السيد رئيس الجمهورية فى برنامجه الانتخابى، وأهمها: إعادة تنظيم العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية بما يحقق مزيداً من التوازن فيما بينهما ويعزز دور البرلمان في الرقابة والمساءلة من خلال تعديل طريقة تقرير مسئولية رئيس مجلس الوزراء، وتقرير حق مجلس الشعب فى إدخال تعديلات على مشروع الموازنة العامة للدولة، وذلك وفقاً لضوابط معينة تتيح الحفاظ على التوازن الكلى للموازنة في المشروع المقدم من الحكومة، ومنح مجلس الشورى اختصاصاً تشريعياً بالنسبة لتعديل الدستور، وللقوانين المكملة للدستور.

كما يتبنى الحزب وحكومته التعديلات الدستورية التى تستهدف تقوية سلطات مجلس الوزراء في مجالات مختلفة منها على سبيل المثال، ضرورة موافقة مجلس الوزراء على عدد من المسائل قبل عرضها على رئيس الجمهورية ومنها: اللوائح التى يصدرها رئيس الجمهورية لتنفيذ القوانين، ولوائح الضبط، وقرارات إنشاء وتنظيم المرافق والمصالح العامة. كما يتبنى الحزب وحكومته التعديلات الخاصة بإضافة ضمانات جديدة لاستخدام رئيس الجمهورية للصلاحيات المخولة له في المادة ٧٤ من الدستور.

ويتبنى الحزب وحكومته التعديلات الدستورية اللازمة التى تسمح للمشرع بتبنى النظام الإنتخابى الأمثل والذى يكفل تمثيل أفضل للأحزاب في المجالس النيابية، ويتبنى التعديلات الدستورية والتشريعية التى تضمن تمثيل أفضل للمرأة في البرلمان، وكذلك التعديلات التى تعظم سلطات المجالس الشعبية المحلية وتكفل دعم اللامركزية.

كما يتبنى الحزب وحكومته التعديلات الدستورية التى تكفل وضع قانون لمكافحة الإرهاب بما يتفق مع المعايير والنظم التى أخذت بها معظم دول العالم لمكافحة الإرهاب. كما يتبنى الحزب وحكومته التعديلات التى تعزز استقلال السلطة القضائية، من خلال إلغاء المجلس الأعلى للهيئات القضائية، وإلغاء نظام المدعى العام الاشتراكي، وما يستتبعه من إلغاء محكمة القيم، وتحقيق التلاؤم بين نصوص الدستور والأوضاع الاقتصادية المعاصرة.

وفى إطار إيمان الحزب وحكومته بأهمية منظمات المجتمع المدنى وأهمية دعم دورها كأحد الآليات الأساسية لممارسة الديمقراطية وتحقيق المشاركة الشعبية، يتبنى الحزب وحكومته عدداً من السياسات لدعم دور المجتمع المدنى منها: تعديل القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ بشأن ديمقراطية التنظيمات النقابية المهنية، وتطوير التعاونيات، وتطوير لائحة الاتحادات الطلابية، ودعم الجمعيات الأهلية.

كما يتبنى الحزب وحكومته عدداً من السياسات لزيادة سلطات المحليات ودعم اللامركزية سواء من خلال التعديلات الدستورية أو التعديلات التشريعية (قانون الإدارة المحلية). بالإضافة إلى الإستمرار في تبنى السياسات العامة التى تستهدف تطوير دور المحليات في عملية التنمية.

ويتبنى الحزب وحكومته ضمان المزيد من العدالة الناجزة وكفالة حقوق المواطن من خلال سياسات تتضمن تعديل قانون المرافعات المدنية والتجارية، وقانون الإجراءات الجنائية، وذلك لتسهيل إجراءات التقاضى، كما يتبنى الحزب وحكومته السياسات التى تكفل سرعة تنفيذ الأحكام، وتفعيل لجان تسوية المنازعات، وتطوير محاكم الأسرة، وتبنى التشريع الخاص بإنشاء المحاكم الاقتصادية.

واستمراراً لجهود الحزب وحكومته فى تحديث الجداول الانتخابية، تم تحقيق زيادة فى معدل القيد السنوى اقتربت من ٢ مليون ناخب جديد لم يسبق قيده خلال العام الماضى، وما تزال الجهود مستمرة لربط الجداول الانتخابية بالرقم القومى. ويتعهد الحزب وحكومته بتكثيف الجهود لتحديث وتنقية الجداول الانتخابية، وتحقيق الربط الكامل بين جداول الانتخابات والرقم القومى.

ويتبنى الحزب وحكومته عدداً من السياسات تهدف إلى تعزيز الشفافية وتطوير الإعلام تتمثل فى تبنى قانون لحرية المعلومات ينظم قيام الجهات المختلفة بنشر معلومات بشكل دورى، وإتاحتها للجمهور. ويضمن حق المواطن فى طلب المعلومات من هذه المؤسسات. كما يطرح الحزب وحكومته مبادرة لإعادة هيكلة قطاع الإعلام المرئى والمسموع، يشمل إنشاء الجهاز القومى لتنظيم البث المسموع والمرئى، وتشجيع الاستثمار الخاص فى هذا المجال.

وإنطلاقاً من إيمان الحزب وحكومته بأهمية دعم ثقافة الديمقراطية وتحديث البنية الثقافية للمجتمع، يطرح الحزب وحكومته عدداً من السياسات منها، توفير الكتاب للمواطن بسعر مناسب، وتشجيع حركة التأليف والنشر والترجمة، والتوسع فى إنشاء المكتبات العامة، ودعم الحركة المسرحية وصناعة السينما، كما يتبنى الحزب وحكومته برنامجاً لنشر قيم ثقافة التقدم من خلال تطوير المناهج التعليمية وتحديث منظومة الإعلام.

يؤمن الحزب وحكومته بأن تفعيل حقوق المواطنة والديمقراطية هى عملية مستمرة لا تتوقف بحكم اعتبارات التطور السياسى والاقتصادى والاجتماعى. ويتنبى الحزب وحكومته مجموعة جديدة من السياسات تستهدف تفعيل المزيد من حقوق المواطن، وتعزيز مسيرة الديمقراطية، تشمل:

■ تبنى التعديلات الدستورية التى تحقق الأهداف التالية:

- المزيد من التوازن بين السلطات، وتعزيز دور البرلمان، من خلال تعديل أسلوب سحب الثقة من الحكومة دون الحاجة إلى اللجوء إلى الإستفتاء، وتقرير حق مجلس الشعب فى إدخال تعديلات على مشروع الموازنة، ومنح مجلس الشورى إختصاصاً تشريعياً بالنسبة لتعديل الدستور والقوانين المكملة له.
- تدعيم سلطات مجلس الوزراء، بإشتراط موافقة مجلس الوزراء على عدد من المسائل قبل عرضها على رئيس الجمهورية، ومنها لوائح تنفيذ القوانين ولوائح الضبط وقرارات إنشاء وتنظيم المرافق والمصالح العامة.
- وضع ضمانات لاستخدام رئيس الجمهورية لسلطاته وفقاً للمادة ٧٤.
- تبنى النظام الانتخابى الذى يكفل تمثيلاً أفضل للأحزاب والمرأة في البرلمان.
- تطوير نظام الإدارة المحلية.
- تبنى قانون جديد لمكافحة الإرهاب يكون بديلاً تشريعياً لمكافحة هذه الظاهرة عن طريق قانون الطوارئ.
- تعزيز استقلال السلطة القضائية من خلال إلغاء المجلس الأعلى للهيئات القضائية ونظام المدعى العام الإشتراكى.
- تحقيق التلاؤم بين نصوص الدستور والأوضاع الاقتصادية المعاصرة.

■ تبنى التعديلات التشريعية والسياسات العامة التى تدعم سلطات المحليات وتحقيق اللامركزية.

■ تبنى التشريعات والسياسات التى تضمن المزيد من العدالة الناجزة من خلال تعديل قانون المرافعات المدنية والتجارية، وقانون الإجراءات الجنائية، وكفالة سرعة تنفيذ الأحكام، وتفعيل لجان تسوية المنازعات، وتبنى تشريع للمحاكم الاقتصادية.

■ الإستمرار في جهود تحديث الجداول الانتخابية وربطها بالرقم القومى.

■ تبنى قانون حرية المعلومات وتطوير منظومة الإعلام المرئى والمسموع.

■ تعميق القيم الداعمة للتنمية من خلال الإستمرار فى تحديث البنية الثقافية.

التشـــغيل والإستثمـــــار

يرتكز توجه الحزب فى هذا المجال على عنصرين حاكمين: أولهما الاستمرار فى تشجيع مشاركة القطاع الخاص على النهوض بالدور المنوط به فى عملية التنمية بصفة عامة، وزيادة معدلات الاستثمار والتصدير بما يؤدى إلى توفير مزيد من فرص العمل ورفع معدل النمو الاقتصادي بصفة خاصة. وثانيهما الاحتفاظ بدور فاعل للدولة ومؤسساتها الرقابية فى ضبط آليات السوق وحماية المنافسة من الممارسات الضارة والحفاظ على البعد الاجتماعي في عملية التنمية، وبخاصة حماية الفئات الاجتماعية الضعيفة والفقيرة والأقل قدرة.

من هنا، تأتى ورقة التشغيل والإستثمار المعروضة على المؤتمر السنوي الرابع، لتجسد الرؤية العامة للحزب وتوجهاته المستقبلية وسياسات حكومته من أجل تنفيذ البرنامج الانتخابي. وتتضمن الورقة أربعة أوراق سياسات أساسية تتناول سياسات الاستثمار من أجل التشغيل، وسياسات تمويل الاستثمارات، وتطوير نظام المعاشات، وتحديث الجهاز الإدارى للدولة.

فتأتى سياسات الاستثمار من أجل التشغيل إستكمالاً لما سبق وأقره الحزب وحكومته من إجراءات وسياسات تستهدف خلق فرص عمل جديدة، وكذلك عدالة توزيع الاستثمارات على مختلف محافظات وأقاليم الجمهورية، وضرورة تبنى السياسات التى من شأنها رفع كفاءة مؤسسات قطاع الأعمال العام فى ظل قواعد المنافسة وترشيد عملية المحاسبة والرقابة حفاظاً على المال العام المستثمر فيه. ويؤكد الحزب وحكومته فى سياساته على أهمية استكمال الإصلاح التشريعي والمؤسسي لتهيئة مناخ أفضل للاستثمار، والعمل على تعزيز سبل حصول الاستثمار الخاص على التمويل والحصول على الأراضي بغرض الاستثمار، ومساندة جهود حكومة الحزب في دعم الأقاليم الأقل نصيباً في التنمية، في سيناء وصعيد مصر، وتشجيع مشاركة القطاع الخاص في إقامة مناطق صناعية جديدة ومشروعات للبنية الأساسية.

كما جاءت سياسات الحزب الخاصة بالتمويل ودور القطاع المالى في تمويل الاستثمارات، لتدعيم خطة إصلاح وتطوير القطاع المالى، وملامح التحديات التي تواجه هذا القطاع، وتفعيل دوره فى إتاحة التمويل للاستثمار من خلال تطوير الجهاز المصرفي، وإعادة هيكلة شركات التأمين المملوكة للدولة، وتعميق سوق رأس المال بالاستعانة بأدوات مالية جديدة متوسطة وطويلة الأجل فى السوق والاستفادة من الخدمات المالية المتطورة. كما تستهدف هذه السياسات رفع كفاءة سوق التمويل العقارى لإتاحة المزيد من فرص الإسكان والحد من مخاطر الإقراض العقارى، وكذلك تنشيط الخدمات المالية غير المصرفية كالتأجير التمويلى، والتخصيم، وشركات رأس مال المخاطر.

ويعد نظام المعاشات قضية حيوية بالنسبة للمواطن بإعتبار أنه يؤمن له حياة كريمة بعد التقاعد. ومن هذا المنطلق يطرح الحزب سياسة متكاملة لإصلاح نظام المعاشات تضمن توفير مستوى معيشة لائق للمواطنين، سواء بالنسبة للمعاشات للعاملين بالقطاع الخاص والقطاعين العام والحكومى، وأصحاب الأعمال، والعمالة غير المنتظمة، وكذلك نظام العاملين في الخارج. كما تتناول سياسات الحزب ما تواجهه هذه الأنظمة من تحديات. ويطرح الحزب رؤية لتطوير نظم المعاشات فى ضوء ما أقره البرنامج الانتخابي للسيد رئيس الجمهورية بشأن " تأمين اليوم والغد" و برنامج "معاش لمن لا معاش له".

وإيماناً من الحزب بأهمية التطوير والتحديث الشامل للجهاز الإدارى للدولة تتناول سياسات الحزب فى هذا الشأن دفع الجهود المبذولة فى مؤسسات الدولة المختلفة لتحديث اللوائح والإجراءات المتعلقة بالخدمات الأساسية للمواطن، وذلك بهدف تطوير هذه اللوائح وتيسير الإجراءات مع تحديث نوعية الخدمات وكفاءتها واستخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة لإتاحتها للمواطنين بأيسر الطرق. كما تستهدف مراعاة تقديمها بأسلوب يحترم المواطن ويشجعه على التعامل بثقة مع هذه الأجهزة. ويطرح الحزب ضرورة إصدار قانون جديد للوظيفة العامة ينظم كافة جوانبها.

تأتى سياسات الحزب والحكومة الخاصة بالتشغيل والإستثمار لتطرح عدداً من الأهداف الخاصة بالتشغيل والإستثمار وإصلاح نظام المعاشات وإصلاح الجهاز الإدارى للدولة. وفى سبيل تحقيق هذه الأهداف، يلتزم الحزب حكومته بخطوات محددة يتضمن أهمها ما يلى:

سياسات الإستثمار من أجل التشغيل

- الإسراع بإصدار قانون المحاكم الاقتصادية، وتبدأ الدوائر الاقتصادية المنوطة باختصاص المحاكم المقترحة إعتباراً من ٢٠٠٦/١٠/١ في المحاكم الابتدائية والاستئناف كإجراء تمهيدى لحين إصدار القانون.
- تعديلات تشريعية تشمل إصدار قانون الشركات الموحد وتنظيم الإفصاح وتداول البيانات والمعلومات، بالإضافة إلى تطوير نظام الصلح الواقي من الإفلاس في قانون التجارة.
- توجيه مليار جنيه من حصيلة طرح رخصة الشبكة الثالثة للمحمول لتنفيذ برنامج التمويل المباشر لتشجيع الإستثمار وخلق فرص عمل جديدة فى محافظات الصعيد.
- مساندة مبادرة القطاع الخاص لإنشاء مؤسسة للاستثمار والتنمية في الصعيد وإنشاء شركة قابضة لتنمية سيناء.
- إستغلال مساحات الأراضي غير المستغلة فى شركات قطاع الأعمال، لإقامة مناطق صناعية جديدة بمنطقة مصانع كفر الدوار والمحلة الكبرى، تسهم في خلق فرص عمل جديدة لأبناء الدلتا.
- تشجيع الإستثمار فى إستصلاح أراضى زراعية جديدة من خلال شركات مساهمة يمتلك المستثمر الرئيسى فيها نسبة تتراوح بين ٦٠ و٧٠٪ على أن توزع الحيازات الصغيرة على الشباب فى شكل أسهم فى هذه الشركات تتراوح بين ٣٠ و٤٠٪.
- إستكمال برنامج إدارة الأصول والاستثمارات المملوكة للدولة من خلال طرح شركات وخطوط إنتاج لمشاركة القطاع الخاص، وإعادة الهيكلة والتطوير وتفعيل قواعد الإدارة الرشيدة وتجديد القيادات في الشركات المملوكة للدولة.
- تمويل إنشاء طريق الصعيد- البحر الأحمر، الذى يربط بين محافظات الصعيد الثلاثة، أسيوط وسوهاج وقنا، وذلك من حصيلة بيع أرض سيدى عبد الرحمن السياحية.

سياسات التمويل ودور القطاع المالى فى تمويل الإستثمارات

القطاع المصرفى:

- دعم وتطوير البنية الأساسية للبنوك الراغبة في دخول نشاط إقراض المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.
- تفعيل دور شركات وصناديق رأس المال المخاطر في تمويل المشروعات متناهية الصغر.
- حسم مشكلة التعثر بتأسيس شركات متخصصة لإدارة هذه الأصول، وتعديل التشريعات والقواعد الحاكمة لإصدار سندات لتمويل أنشطة هذه الشركات.

■ توسيع النطاق الجغرافي للخدمات المصرفية وتشجيع تمويل المشروعات في شمال سيناء والصعيد.

القطاع المالى غير المصرفى

سوق المال:

■ خفض تكلفة وإجراءات التسجيل بالبورصة لتشجيع إدراج الشركات الخاصة والمنشآت الفردية.

■ تشجيع تأسيس شركات صانعة للسوق، وتفعيل الشراء بالهامش، وتفعيل تسليف الأسهم للبيع، وتفعيل نظام التداول الإلكترونى للأفراد.

■ زيادة النسبة المتاحة لتداول الأفراد من الإصدارات الجديدة.

قطاع التأمين:

■ الإسراع بالتعديلات التشريعية الأساسية خاصة فيما يتعلق بالتأمين الإجبارى على السيارات، التأمين الطبى، وتعديل قانون الإشراف والرقابة على التأمين رقم ١٠ لسنة ١٩٨١.

■ إستكمال إنشاء شركات التأمين التكافلى.

■ تطوير قواعد استثمار الاحتياطيات الفنية لصناديق التأمين الخاص لتسهم بفاعلية فى تمويل الإستثمار.

قطاع التمويل العقارى:

■ تطبيق مشروع التسجيل العينى على نطاق الجمهورية، والإنتهاء من مسح كافة الأراضى الصالحة للبناء وإعداد خرائط تفصيلية لها، وإنشاء قاعدة بيانات عقارية متكاملة تكون متاحة للجميع.

■ تفعيل دور الشركة المصرية لإعادة التمويل العقارى، مما سيوفر مصادر تمويل طويلة الأجل للمؤسسات العاملة فى هذا النشاط.

■ الإستفادة من الطبيعة التمويلية التى يتيحها القانون بالنسبة لإجراء عمليات التوريق للديون العقارية لتوفير التمويل اللازم لهذا النشاط الهام.

سياسات تطوير نظام المعاشات .. وتأمين حياة كريمة بعد التقاعد

■ إتباع منظومة متكاملة من التشريعات والإجراءات لتصميم نظام جديد للمعاشات ذاتي التمويل لا يحمل الدولة مزيداً من الأعباء، ويحقق استهداف قيمة المعاش الذي يرغبون في الحصول عليه عند التقاعد، يعتمد على ثلاثة دعائم :

أ ـ تقديم معاش أساسي جديد لكل كبار السن (٦٥ عاما فأكثر) إناثا وذكورا ممن لا يتقاضون معاشا من الدولة.

ب ـ إنشاء نظام اشتراك جديد لكل المنضمين الجدد لسوق العمل والمشتركين فى النظام الحالى دون سن الثلاثين الراغبين فى التحول إلى النظام الجديد.

ج – تطوير النظام التكميلي وإتاحته لقطاع عريض من المواطنين.

■ إصدار قانون بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥. وقد أحيل مشروع القانون إلى مجلسى الشعب والشورى خلال الدورة البرلمانية الماضية، ويستهدف تحقيق الآتى:

■ تعويض العامل المصاب وتقرير حقه في الجمع بين معاش الإصابة ومعاش الشيخوخة بدون حدود.

■ المساواة بين الزوج والزوجة من حيث شروط استحقاق كل منهما في معاش الآخر وكذا حالات القطع وعودة الحق في المعاش.

■ التخفيف عن كاهل أصحاب الأعمال المتأخرين في سداد التزاماتهم لصندوقي التأمين الاجتماعي، وذلك بتخفيض نسبة المبالغ الإضافية وفقا للمادة ١٢٩ من القانون.

■ الإعفاء من المبالغ الإضافية المستحقة علي المنشآت المتأخرة في أداء التزاماتها للصندوقين وذلك في حالة أداء المبالغ المتأخرة خلال فترة محددة.

■ إلتزام وزارة المالية بضمان استمرار العمل بالنظام الحالي بالنسبة لأصحاب المعاشات وورثتهم والمشتركين الحاليين والوفاء بحقوقهم.

■ توحيد أجرى الاشتراك الأساسي والمتغير في أجر شامل موحد يكون هو الأجر المرجعى الجديد للاشتراك في نظام المعاشات.

■ إجراء إصلاحات هيكلية لنظم المعاشات، سواء الإجبارية أو التكميلية، على المدى المتوسط مع تقديم قانون موحد لنظم المعاشات.

■ إجراء حزمة موازية من التغيرات الإجرائية والمؤسسية اللازمة لدعمه، وتشمل:

- تشكيل لجنة عليا للمعاشات تضم في مجلس إدارتها الوزراء المعنيين، تكون المسئولة عن إصدار التشريعات واللوائح التنفيذية وكذلك متابعة أداء الجهات الرقابية لكل من النظامين العام والتكميلي.

- تطوير الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية تحت مسمي جديد هو" الهيئة القومية لإدارة المعاشات"، تكون مسئولة عن إدارة النظام الجديد بعنصريه.

- تحديث نظم تكنولوجيا المعلومات وإنشاء مركز جديد لضمان جودة معالجة البيانات والإشراف علي تدفقها، وربط النظامين الحالي والجديد.

- إنشاء جهاز جديد تحت مسمي" مجلس إدارة استثمارات المعاشات" يكون مسئولا عن وضع السياسات والأطر التي يعمل من خلالها مديرى الاستثمار وذلك ضمن عمليات النظام الجديد.

- إنشاء قطاع مستقل داخل الهيئة المصرية للرقابة على التأمين التى تتبع وزارة الاستثمار ، تحت مسمى قطاع الرقابة والإشراف على المعاشات التكميلية.

سياسات تطوير وتحديث الجهاز الإدارى للدولة

■ تطوير دور ومهام الجهاز الإدارى للدولة ومراجعة هيكله وشكله التنظيمى، وإعادة النظر فى وظائفه.

■ إصدار قانون جديد للوظيفة العامة ينظم كافة جوانبها بما فى ذلك تطوير نظام الإلتحاق، وتقييم الأداء والحوافز، وتنمية المهارات، وأسلوب ترك الوظيفة.

■ الإستمرار فى تحسين دخول العاملين بالجهاز الإدراى للدولة وفق البرنامج الإنتخابى للرئيس مبارك على مدى ست سنوات.

■ إلتزام وحدات الجهاز الإدارى بمعايير معلنة للشفافية والإفصاح من خلال قانون جديد للإفصاح وتداول المعلومات وتبنى إستراتيجية فاعلة لمحاربة ظاهرة الفساد فى الجهاز الإدارى للدولة.

التعليـــم من الإتاحـــة إلى الجودة

تأتى سياسات التعليم المعروضة على المؤتمر السنوى الرابع هذا العام استكمالاً للتوجه الذى تبناه الحزب وحكومته على مدار السنوات الماضية والذى ارتكز على قضية الجودة كعنصر أساسى وحاكم لتطوير منظومة التعليم. ويطرح الحزب هذا العام سياسات تستهدف الإرتقاء بمكونات أساسية لهذه المنظومة، تدعيماً لهذا التوجه، وهى الإرتقاء بمستوى المعلم، وتطوير الإطار التشريعى للتعليم العالى، وتحقيق التكامل بين نظم التعليم المختلفة.

وتنطلق هذه السياسات من اقتناع راسخ بأن المعلم هو محور عملية تطوير التعليم وقلبها، ويمثل أمل البلاد فى التنوير وانفتاح عقل المجتمع والتوجه نحو مستقبل أفضل أساسه المعرفة، ولا تقف حدوده عند الأطر التقليدية للتعليم بل يؤهل أفراده للإستفادة من كل الأنماط الجديدة والمستحدثة للتعلم. ولذا فإن دعم المعلم والتطوير المستمر لقدراته وتقويم أدائه فى جميع مؤسسات التعليم هو حجر الزاوية فى مجتمع المعرفة المنشود. ويطرح الحزب وحكومته فى مؤتمره هذا العام إطاراً وسياسة لبناء كادر خاص للمعلمين تطبيقاً لسياسته، وتحقيقاً لبرنامج السيد رئيس الجمهورية الإنتخابى الذى أكد على محورية المعلم فى التطوير.

ولأن المنتج المعرفى هو بالقطع منتج يخضع للقياس وتنطبق عليه معايير الجودة كما هو معمول به فى الدول المتقدمة منذ عقود عديدة، فإن وجود نظام لتوكيد الجودة والمراجعة والاعتماد لا غنى عنه لكل المجتمعات الجادة فى سعيها نحو المعرفة. كما أن ضمان الجودة والاعتماد هى المحك الحقيقى للتطوير وتمكين المؤسسات التعليمية والبحثية من الوصول إلى المستويات العالمية تدريجاً. وفى ظل هذا النظام فإن جميع مؤسسات التعليم والبحث العلمى والأنماط المستحدثة للمعرفة والعاملين بها تخضع لمعايير قياس واضحة تكسب المجتمع الثقة فى مؤسساته، وتدفع بعجلة التنمية على نحو مستمر قدماً إلى الأمام. وبإصدار التشريع الخاص بإنشاء هيئة ضمان الجودة والاعتماد فى التعليم هذا العام، تكون مصر قد وضعت قدمها على طريق جديد تفتح باباً لتطوير التعليم بشكل لم يسبق له مثيل فى تاريخ مصر الحديث.

وإيماناً من الحزب وحكومته بأهمية تكامل نظم التعليم المختلفة، وتأكيداً على هوية التعليم المصرى، يطرح الحزب هذا العام أيضاً سياساته فى تكامل نظم التعليم، وتطوير تعليم اللغة العربية وتعديل مناهج السنوات الثلاثة الأولى فى المرحلة الإبتدائية، وذلك كله فى إطار أوسع لتطوير المناهج وطرق التدريس.

ونظرا لأهمية التعليم العالى ومؤسساته، وفى إطار تنفيذ سياسات الحزب والحكومة منذ عام ٢٠٠٢ يضع الحزب أمام مؤتمره ركائز تطوير الإطار التشريعى للتعليم العالى، توجهاً نحو قانون جديد ينظم هذا المجال، وسعياً نحو الإستفادة بالتجارب الدولية فى هذا الشأن وضماناً للمرونة والتنوع، وتطبيقاً لمعايير الجودة والاعتماد.

ويطرح الحزب أيضاً، تطبيقاً لسياساته ورقة تؤكد أهمية الطلاب ومركزية وضعهم فى أى إطار لتطوير التعليم، ويبدأ من خلال هذا التوجه نقاشاً حول اللائحة الطلابية لإضافة حريات أوسع للشباب وتأكيداً لحريتهم فى ممارسة الأنشطة الطلابية والتعبير عن أنفسهم، بناءً لشخصياتهم، وإثراءً لدورهم فى المجتمع لأنهم قادة المستقبل وأمل الوطن.

يتبنى الحزب وحكومته عدداً من السياسات للنهوض بالعملية التعليمية. وتحقيقاً لذلك يلتزم بتنفيذ الإجراءات التالية:

- تبنى التعديلات التشريعية اللازمة لتطبيق كادر جديد للمعلمين على من يقومون بالتدريس. ليستفيد منه حوالى مليون معلم بدءاً من هذا العام.
- صرف بدل طبيعة العمل طبقاً لقواعد محددة خلال العام الدراسى ٢٠٠٦/٢٠٠٧ بموازنة تصل إلى ١.٢ مليار جنية.
- تطبيق حافز التميز الذى يصل إلى ٢٥٪ من الأجر الأساسى بشروط ابتداءً من العام الدراسى ٢٠٠٧/٢٠٠٨.
- الانتهاء من إعداد اللائحة التنفيذية لهيئة ضمان الجودة والاعتماد وتعيين مجلس إدارتها، لتبدأ عملها قبل نهاية هذا العام.
- تطوير مناهج اللغة العربية فى الثلاث سنوات الأولى من التعليم خلال العام الدراسى القادم.
- تخفيض عدد المناهج فى الثلاث سنوات الأولى من المرحلة الابتدائية بدءاً من العام الدراسى ٢٠٠٦-٢٠٠٧، لتقتصر على اللغتين العربية والأجنبية والحساب والتربية الدينية.
- تطبيق نظام التقديرات بدلاً من الدرجات فى الثلاث سنوات الأولى من المرحلة الابتدائية بدءاً من العام الدراسى ٢٠٠٦/٢٠٠٧.
- تعديل القانون المنظم للتعليم العالى بهدف تدعيم إستقلالية الجامعات.
- تعديل اللائحة الطلابية لإتاحة مساحة أكبر من الحريات وممارسة النشاط داخل الجامعة.
- بناء ٤٥٠ مدرسة جديدة فى العام المالى ٢٠٠٦/٢٠٠٧.
- طرح إنشاء ٥٠ مدرسة حكومية جديدة قبل نهاية هذا العام على القطاع غير الحكومى تلتزم الدولة بتأجيرها.

التأمين الصحى

إستكمالاً للسياسات التى طرحت خلال الأعوام السابقة بشأن إصلاح نظام التأمين الصحى، يتوجه الحزب وحكومته هذا العام بسياسات تستهدف وضع الأسس الاقتصادية الملائمة لتحقيق التوسع التدريجى فى مظلة التأمين الصحى الاجتماعى وصولاً إلى التغطية الشاملة لكافة المواطنين بحلول عام ٢٠١١، مع الإرتقاء المستمر بجودة الخدمات الطبية المقدمة للمواطنين فى مصر تأكيداً لحقهم الأصيل فى الرعاية الصحية لهم ولأسرهم.

وترتكز هذه السياسات على محاور محددة، يتمثل أهمها فى تطوير هيئة التأمين الصحي الاجتماعي الحالية من الناحية الإدارية والمالية، ونشر صندوق رعاية صحة الأسرة في كافة محافظات مصر، باعتباره الجهة التي ستدير أموال المؤمن عليهم باستقلالية عن مقدمي خدمات الرعاية الصحية الأولية، والتي ستتعاقد مع جهات تقديم الخدمة علي المستوى اللامركزى. كما تؤكد سياسات الحزب على استمرار التوسع فى إنشاء وحدات الرعاية الصحية الأولية في كافة المحافظات من جانب الحكومة والقطاعين الخاص والأهلى.

وتلتزم حكومة الحزب بتطوير هذه الوحدات والبدء فى ربطها بصندوق الأسرة لاستكمال تطوير نظام التأمين الصحى. وفى هذا الصدد يلتزم الحزب والحكومة باستكمال أكثر من ٥٠٠ وحدة رعاية صحية أولية على مستوى الجمهورية فى العام ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧ . وتوفير التمويل اللازم لاستكمال أكثر من ١٥٠٠ وحدة رعاية صحية أولية خلال السنوات الأربعة القادمة حتى تكتمل منظومة التطوير بإصدار التشريع الخاص به وتطبيق التأمين الشامل على كافة المواطنين.

وتستهدف هذه السياسات أيضاً تطوير المستشفيات العامة، ومستشفيات التأمين الصحى، وكافة المستشفيات المملوكة للدولة، وكذلك فصل الملكية عن الإدارة علي نحو يتوافق مع تطوير نظم التأمين المقترحة، بحيث يصبح تنافسها دافعاً لرفع جودة تقديمها للخدمات الصحية. وقد بدأت الحكومة بذلك بالفعل حيث يجرى إعادة هيكلة أكثر من ٤٠ مستشفى مملوكة لهيئة التأمين الصحى تحقيقا لهذا الهدف.

وجاءت الخطوات التى تتخذها حكومة الحزب لتنتقل بهذه السياسات إلى مرحلة التنفيذ، تتمثل أهمها فى إعداد الخطوات لتحويل الهيئة العامة للتأمين الصحى إلى "ممول" للخدمة، ووضع المستشفيات والعيادات المملوكة لها تحت مظلة شركات حكومية قابضة، وذلك بالاتفاق مع الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة. كما تمت الدراسات الاقتصادية لتحديد قيمة المساهمة المطلوبة من كل مواطن لسداد قيمة الإشتراك فى نظام التأمين الصحى. وانطلاقاً من حرص الحزب فى كافة سياساته على دعم الأسرة والمواطنين الأقل قدرة إقتصادياً والفقراء فإن سياسته فى هذا الشأن ترتكز على الدعم النقدى المباشر للفئات غير القادرة لتسديد تكاليف هذه الأقساط وذلك لضمان الاستدامة الاقتصادية للنظام وفى نفس الوقت حصول المواطن على حقه فى الرعاية الصحية والتأمين الشامل عليه بغض النظر عن قدرته المالية.

وتأتى هذه السياسة فى إطار تصور جديد لدور وزارة الصحة، يرتكز على وضع معايير الجودة ومراقبة مقدمي الخدمة، وذلك من خلال التوسع في مشروعات الوقاية، والتوعية الصحية، ونظافة البيئة ومراقبة أسعار الدواء وجذب الاستثمار في مجال تصنيعه، ورعاية غير القادرين على تحمل نفقات التكلفة.

وفى إطار الإستمرار فى نشر الخدمات الصحية الأولية توجهت حكومة الحزب نحو التوسع فى تنظيم القوافل الطبية العلاجية لخدمة الفقراء ومحدودى الدخل. ولقد تم البدء فى تكثيف حملات هذه القوافل فى الفترة السابقة حيث تم علاج أكثر من ٥٠ ألف مواطن خلال الأشهر الثلاثة الماضية مجاناً فى أكثر من ثمانى محافظات مع متابعة علاجهم فى المستشفيات وإصدار قرارات العلاج على نفقة الدولة. وسوف تشرع الحكومة فى التوسع فى هذه الخدمة بشكل مستمر خلال الفترة القادمة.

وفى إطار الجهود الهادفة للإرتقاء بالعنصر البشرى فى قطاع الصحة، سواءً الأطباء أو الممرضين، فقد تم رفع رواتب أكثر من ٧٥ ألف موظف بوزارة الصحة فى الوحدات الصحية الريفية بجميع أنحاء مصر بزيادة تتراوح ما بين ٢٠٠٪ إلى ٦٠٠٪.

يؤمن الحزب الوطنى بأن الوصول إلى نظام التأمين الصحى الإجتماعى الشامل هو تأكيد لحق المواطن فى الحصول على الرعاية الصحية المتميزة. وسوف تستمر جهود الحزب وحكومته وصولاً لهذا الهدف من خلال سياسات وإجراءات محددة ومنها:

- إعداد الخطوات لتحويل الهيئة العامة للتأمين الصحى إلى "ممول" للخدمة ووضع المستشفيات والعيادات المملوكة لها تحت مظلة شركات حكومية قابضة، وذلك بالاتفاق مع الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة . وهو المشروع الذى يشمل أكثر من أربعين مستشفى مملوكة للهيئة.
- الإستمرار فى تطوير ونشر صندوق رعاية صحة الأسرة كممول لتكلفة خدمات الرعاية الصحية الأولية على كافة محافظات مصر.
- تطوير ٥٠٠ وحدة جديدة العام القادم واستكمال ١٥٠٠ وحدة حتى ٢٠٠٩ .
- الإنتهاء من تحديد حزمة خدمات الرعاية الصحية التى سيشملها التأمين الصحى الإجتماعى الجديد.
- إنشاء هيئة لتنظيم مراقبة تقديم الرعاية الصحية تضمن تطبيق معايير الجودة فى جميع مؤسسات تقديم الرعاية الصحية فى مصر ومقدمى الخدمات من الأفراد خلال العام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ .
- إستكمال مراجعة كافة قوانين التأمين الصحى والقرارات الوزارية بهدف الإنتهاء من وضع قانون جديد شامل لنظام التأمين الصحى الإجتماعى.
- تخصيص ٢٠٠ مليون جنيه فى الموازنة الحالية لنشر خدمة القوافل الطبية واستمرارها فى كافة المحافظات.

خدمات النقل وسلامة المواطنين

يؤمن الحزب وحكومته بأهمية قطاع النقل وأنشطته المختلفة باعتباره من القطاعات التي لها اتصال مباشر بالجماهير، انطلاقاً مما تضمنته رؤية الحزب والحكومة من سياسات تستند إلى توجه واضح وواقعى وقابل للتنفيذ في مجال خدمات النقل بأنشطته المختلفة. وتأتى سياسات النقل هذا العام إستكمالاً للسياسات التى سبق للحزب والحكومة أن تقدما بها لتطوير النقل الداخلى بما فى ذلك النقل البرى للركاب والبضائع، والسكك الحديدية.

ويولى الحزب أهمية خاصة للخطوات التنفيذية التى اتخذت فى هذا المجال وتحديداً فى خطة تطوير الهيئة القومية لسكك حديد مصر بإتاحة تمويل يبلغ ٨,٥ مليار جنيه للنهوض بهذا المرفق الحيوى والإرتقاء بالخدمات التى يقدمها، تم بالفعل توفير مبلغ ٥ مليار جنيه منها من حصيلة طرح الرخصة الثالثة للمحمول، على أن يتم توفير مبلغ ٣,٥ مليار جنيه من خلال الإقتراض.

ومن هذا المنطلق، يتقدم الحزب وحكومته بسياسات جديدة للعرض على المؤتمر السنوى الرابع ترتكز على منظومة قواعد وأهداف تتكامل فيما بينها بحيث تكون قادرة على الوفاء بمتطلبات المرحلة القادمة. فالنقل بمختلف أشكاله وأنماطه يمثل أحد جسور التواصل بين المواطنين، بل إن صح التعبير يمثل ركيزة أساسية لأي نشاط تنموي باعتباره أحد المداخل الرئيسية لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأي دولة.

وتتضمن سياسات الحزب إنشاء المجلس القومى للنقل برئاسة رئيس مجلس الوزراء يستهدف تحقيق التكامل والتنسيق بين قطاعات النقل المختلفة على المستوى القومي. ويتمثل الهدف الأساسى من ذلك فى التغلب على الصعوبات الناتجة عن تعدد الوزارات والهيئات والجهات ذات العلاقة بقطاع النقل مع التأكيد على دور وزارة النقل في هذا المجال كجهة مرجعية من حيث التخطيط والإشراف والرقابة على مشروعات النقل على المستوى القومى.

ويأتى تحقيق الأمن والسلامة بأنشطة النقل المختلفة ليحتل أهمية خاصة فى سياسات الحزب والحكومة، وذلك من خلال إنشاء مؤسسات متخصصة تحكم وتتابع عملية تحقيق الأمن والسلامة في كل قطاعات النقل. وتتولى هذه المؤسسات وضع المعايير والقواعد والاشتراطات المرتبطة بذلك، بالإضافة إلى مراجعة الضوابط والاشتراطات الفنية التي تضعها الجهات المختلفة العاملة في هذا المجال، وذلك بهدف توفير خدمة نقل آمنة للمواطنين بمختلف فئاتهم وتضمن أمنهم وسلامتهم.

كما يتقدم الحزب وحكومته بحزمة من السياسات لتطوير وتنمية قطاع النقل البحري لجذب حصة أكبر من حركة التجارة العالمية بما يعظم من موارد الدولة من النقد الأجنبي ويتوافق مع خطط التنمية وأهدافها الإستراتيجية. ويطرح الحزب فى هذا الصدد رؤية لإعادة هيكلة هيئات الموانئ البحرية حتى تتمكن من الانطلاق نحو تطويرها وتحديثها، وإعادة تنظيمها وتحريرها من القوانين واللوائح الحكومية التى تعوقها عن تحقيق أهدافها، حتى يتاح لها التعامل بمرونة أكبر طبقاً لآليات السوق بحيث يكون لديها القدرة على المنافسة، ولا تمثل في نفس الوقت عبئاً على الموازنة العامة للدولة، وهو ما يرسخ مبدأ ومفهوم فصل الملكية عن الإدارة. كما تشمل هذه السياسات تشجيع الاندماجات والتحالفات بين الكيانات العاملة فى مجال النقل البحرى على المستويين المحلى والإقليمى بما يسمح بايجاد كيانات ملاحية قوية، تتوافر لها القدرة على المنافسة من خلال تقديم خدمات مميزة، ومواجهة الكيانات والتحالفات الإقليمية والعالمية.

وتشمل سياسات الحزب تنمية وتطوير قطاع النقل الجوي لما يحققه من عوائد تدعم الدخل القومى وتعظم الفائض في ميزان المدفوعات من خلال جذب حصة أكبر من حركة الترانزيت فى الركاب، بالإضافة إلى مواكبة خطط التنمية السياحية باعتبارها من أهم الصادرات الخدمية غير المباشرة. ويأتى فى هذا الإطار استمرار السياسة الحالية في الفصل ما بين الملكية والإدارة والعمل على تشجيع نظم الإدارة المستقلة لكافة الخدمات التي يقدمها قطاع الطيران المدني، وكذلك الالتزام بتنفيذ خطط الدولة فى مجال زيادة الطاقة الاستيعابية للموانئ الجوية.

يولي الحزب وحكومته إهتماماً أساسياً بالدور الهام لقطاع النقل وأنشطته المختلفة باعتباره أحد ركائز التنمية الشاملة للدولة، وتحقيقاً لهذا الهدف يلتزم الحزب والحكومة بسياسات محددة تتطلب حزمة من الإجراءات لتنفيذها تتمثل أهمها فيما يلى:

- إقرار خطة عاجلة لتطوير الهيئة القومية لسكك حديد مصر تستكمل خلال عامين بتمويل قدره ٨,٥ مليار جنيه للنهوض بهذا المرفق الحيوى والإرتقاء بالخدمات التى يقدمها، تم بالفعل توفير مبلغ ٥ مليار جنيه منها من حصيلة طرح الرخصة الثالثة للمحمول، بالإضافة إلى ٣,٥ مليار جنيه قروض متاحة لهذا الغرض.
- البدء فى الأعمال التمهيدية لمشروع الخط الثالث لمترو القاهرة، على أن يتم البدء فى البت فى العروض فى أكتوبر ٢٠٠٦.
- إنشاء المجلس القومي للنقل برئاسة رئيس مجلس الوزراء يكون بمثابة الآلية التى تحقق التنسيق والتكامل على المستوى القومي والإستراتيجي بين خدمات النقل المختلفة.
- إنشاء جهاز يتولى تحقيق الأمن والسلامة للنقل الداخلي (النقل البري "بضائع وركاب" – السكك الحديدية ومترو الأنفاق – الأنفاق) بما يقضي على سلبيات توزيع المسئولية بين العديد من الجهات. هذا بجانب تدعيم وتفعيل دور الهيئة المصرية لسلامة الملاحة البحرية وسلطة الطيران المدني لتحقيق أكبر قدر ممكن من السلامة فى النشاط البحرى والجوى.
- إنشاء شركة قابضة للموانئ البحرية تضم شركات تابعه لها لتملك وتشغيل هيئات الموانئ الحالية، لإتاحة الفرصة لإدارة الموانئ البحرية بفكر اقتصادي حر دون المساس بملكية الدولة.
- تحويل هيئات الموانئ الحالية إلى شركات عامة تابعة للشركة القابضة للموانئ البحرية المقترح إنشاؤها.
- تطوير المطارات الجوية وزيادة طاقة النقل للشركة القابضة لمصر للطيران بما يحقق مساهمة أكبر لحركة النقل الجوي.

مساندة الأسر الفقيرة

تستند سياسة الحزب والحكومة على ما جاء في البرنامج الانتخابي للرئيس مبارك الذي أكد التزام الدولة بسياسة اجتماعية تهدف إلى تحسين مستوى معيشة الفئات الأولى بالرعاية من أجل حياة أفضل وتأمين لليوم والغد، وهو الالتزام الذى تأكد فى بيان الحكومة وفى تشكيل وزارة التضامن الاجتماعى. ويعمل الحزب وحكومته من هذا المنطلق على تعظيم استفادة الفئات الأولى بالرعاية من البرامج الأخرى التي تضمنها برنامج السيد الرئيس. واستكمالاً لهذا التوجه تأتى سياسات الحزب الخاصة بالبعد الإجتماعى، وخاصةً تدعيم المشاركة الإقتصادية للمرأة، حيث يدرك الحزب وحكومته أن مشاركة المرأة فى النشاط الاقتصادى سواءً كعاملة أو مستثمرة يؤثر إيجابياً على النمو والإنتاجية.

وتهدف سياسات الحزب والحكومة خلال الفترة القادمة إلى العمل على محورين أساسيين. المحور الأول يتمثل في تمكين الأسر الأولى بالرعاية من خلال رؤية جديدة للتضامن الاجتماعي. ويمثل برنامج تمكين الأسر الأولى بالرعاية حجر الزاوية فى منظومة السياسات الاجتماعية الجديدة، ويشكل تحولاً جذرياً ورؤية جديدة ومنهجاً مختلفاً فى سياسات الضمان الاجتماعى. ويعد هذا التحول في سياسات الضمان الاجتماعى تعبيراً عن التزام الحزب وحكومته بتحقيق الوجه الإنسانى للتنمية والذى يؤكد على ضرورة أن يتواكب النمو الاقتصادى مع حماية الفقراء، وأن يشعر المواطن فى حياته اليومية بثمار النجاح والاستقرار الاقتصادى الذى تم تحقيقه على المستوى العام.

ويأتى التحول في السياسات الإجتماعية إدراكاً من الحزب والحكومة بعدم قدرة النظام الحالي على تلبية احتياجات الأسر الفقيرة على الرغم من ارتفاع حجم الموارد المخصصة لدعم السياسات الاجتماعية، ووجود سلبيات فى التغطية وعدم كفاءة وصول الدعم الى مستحقيه. ويضاف الى ذلك صعوبة استمرار هذا النظام نظراً لتبنيه مفهوم الإعانات الدائمة بدلاً من مفهوم التمكين. وبالتالي يأتى برنامج تمكين الأسر الأولى بالرعاية لكى يحول السياسات الاجتماعية من مجموعة متفرقة من المساعدات وبرامج الدعم الاجتماعى المقدمة إلى أفراد المواطنين عبر برامج منفصلة إلى برنامج متكامل يتعدى التقسيم القطاعى وتكون فيه الأسرة بجميع أفرادها هى موضع الاهتمام.

ويتمثل المدخل الأساسى للبرنامج فى الالتزام بتلبية احتياجات تلك الأسر وليس ترشيد الدعم مما قد يتطلب موارد إضافية وأنواع جديدة من الخدمات والمساندة، حيث تلتزم الدولة بمساندة الأسر الفقيرة الأكثر احتياجاً بهدف تحسين مستوى معيشتها وتمكينها من الخروج من دائرة الفقر. ويتم ذلك بمزيج من الدعم الخاص المباشر، ومن تشبيك الأسر، وضمان استفادتها من برامج خدمات عامة تتناسب مع الاحتياجات المختلفة لتلك الأسر حسب خصائصها وتركيبها العمرى.

ويأتي هذا البرنامج فى إطار من الالتزام المتبادل بين الدولة والأسرة من خلال حزمة واضحة من الحقوق والواجبات تتيح تحسين مستوى معيشة الأسرة واستمرارية هذا التحسن، وتحقق عدم احتياج الأسرة للدعم الخاص المباشر على المدى الطويل. ومن هنا يرتبط اختيار الأسر بموقعها من حيث حدة الفقر وقدرتها على تحقيق عدم استمرار الاحتياج للدعم المباشر بعد فترة زمنية وكذلك موافقتها على الالتزام بحزمة الواجبات المطلوبة.

أما المحور الثاني فيتمثل في العمل على تحقيق زيادة المشاركة الاقتصادية للمرأة وتحسين ظروف عملها. ويشمل ذلك العديد من الإجراءات والسياسات التي تساند تنمية المرأة، يتمثل أهمها فى ضرورة استفادة المرأة من فرص العمل الجديدة من خلال التركيز على المحافظات وعلى مستويات التعليم المتوسط التي تزداد فيها بطالة المرأة. كما تستهدف هذه السياسات توفير قاعدة معلومات عامة تتيح متابعة ناتج الجهود. وكذلك مساندة دور المرأة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال تحقيق استفادة المرأة من سياسات الإقراض والتمويل والمساعدات الفنية والتسهيلات الإنمائية.

يؤمن الحزب بضرورة تحسين مستوى الفئات الأولى بالرعاية، وذلك فى إطار رؤية جديدة لنظام الضمان الإجتماعى. كما يؤمن بضرورة مراعاة البعد الإجتماعى فى جهود التنمية وذلك من خلال العمل على تدعيم المشاركة الإقتصادية للمرأة. وتحقيقاً لذلك يلتزم الحزب وحكومته بالآتى:

مساندة الأسر الفقيرة

■ مد مظلة الضمان الاجتماعي لتشمل مليون أسرة خلال هذا العام بقيمة معاش يتراوح بين ٨٠ إلى ١٠٠ جنيه لكل أسرة، بالإضافة إلى المنح الدراسية بواقع ٢٠ جنيه لكل تلميذ.

■ تطوير بعض جوانب الدعم للأسر التى تحصل على معاشات الضمان الاجتماعي ولا تنطبق عليها شروط برنامج تمكين الأسر الفقيرة.

- ضم حوالي ٢٥٠ ألف أسرة من أصحاب معاش السادات (عملاء الضمان الاجتماعي).
- إصدار بطاقات تموين لحوالي ٣٠٠ ألف أسرة خاضعة للضمان الاجتماعي وليس لها بطاقة تموين.
- توصيل بعض المعاشات إلى المنازل تيسيرا على المواطنين.

■ مضاعفة عدد الأسر المستفيدة من برنامج الأسر المنتجة ليصل إلى ٢ مليون أسرة، وتقديم الخدمات التسويقية من خلال ١٣٦ معرض منتشرة على مستوى الجمهورية.

■ تمويل أكثر من ٦٠ ألف مستفيد من خلال برنامج الحصول على مسكن ملائم بقيمة ٥٦٢ مليون جنيه، وصرف مبلغ ١٠٢,٣ مليون جنيه لعدد ١٧٣٩٣ مستفيد من برنامج تطوير المشروعات الصغيرة.

■ زيادة الحد الأقصى المقرر شهريا للمواطنين المقرر لهم نفقة ليصبح ٥٠٠ جنيها بدلا من ٣٠٠ جنيها.

■ إستمرار برنامج العلاج على نفقة الدولة والذي بلغت قيمة الإنفاق السنوي عليه ما يزيد عن ١,٨ مليار جنيها موجهة لما يقارب ١,٢ مليون مواطن.

■ برنامج التغطية الشاملة للخدمات الصحية الأولية والتي تم الانتهاء من تقييم المرحلة الأولى منها فى خمس محافظات.

■ التوسع في بناء المدارس فى المناطق ذات الكثافة المرتفعة فى الفصول.

■ تطوير العشوائيات حيث تم الانتهاء من تطوير ٩٦ منطقة عشوائية فى أربع محافظات (القاهرة، الإسكندرية، القليوبية، الجيزة) والبدء فى تطوير ٦٠ منطقة عشوائية أخرى.

تدعيم المشاركة الإقتصادية للمرأة

■ مساندة دور المرأة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال حزمة من السياسات والإجراءات لضمان تحقيق استفادة المرأة من سياسات الإقراض والتمويل والمساعدات الفنية والتسهيلات الإنمائية وتشمل تلك السياسات:

- مراجعة سياسات الإقراض والتمويل والمساعدات الفنية للإناث وتوفير التسهيلات الائتمانية للمرأة فى كل جهة من الجهات ذات العلاقة.
- توفير آليات ومصادر خدمة جديدة وأكثر ملائمة للمرأة مثل تقديم التمويل من خلال شبكات البريد أو منافذ خاصة بالمرأة بالبنوك أو وحدات مصرفية متنقلة.
- إنشاء صندوق تأمينات خاص بالمرأة التي تدير مشروعات متوسطة أو صغيرة أو متناهية الصغر.
- توجيه عناية اقتصادية واجتماعية خاصة إلى المرأة المعيلة، تبدأ بوضع منظومة للرعاية المتكاملة لهذه المرأة وتضمن لها حداً أدنى من المعاش.

■ استهداف تحسين ظروف العمل بالقطاع الخاص ويشمل ذلك:

- إستمرار ومتابعة الجهود الرامية إلى إرساء مفاهيم الحقوق المتوازنة لطرفي العملية الإنتاجية.
- إتخاذ إجراءات حازمة لمواجهة الممارسات السلبية المرتبطة بعقود العمل والحقوق الأساسية للعامل خاصة في التأمينات والأجازات.

■ تحفيز القطاع الخاص على تحسين ظروف العمل والاستثمار فى قوة العمل، ومراعاة الاحتياجات النوعية للمرأة.

الشباب والنهوض بالرياضة

يطرح الحزب فى مؤتمره السنوى هذا العام مجموعة من السياسات والتوجهات لتمكين الشباب فى المجالات المختلفة وتوسيع دائرة مشاركتهم السياسية والإقتصادية والإجتماعية. كما يتناول قضية الرياضة من خلال سياسات تستهدف النهوض بالنشاط الرياضى بمختلف جوانبه.

وتستهدف هذه السياسات الإستمرار فى تطوير مناهج التربية الوطنية فى مرحلة ما قبل الجامعة بهدف زيادة المعارف السياسية للشباب، وإكسابهم المهارات الضرورية لزيادة مشاركتهم واندماجهم فى العملية السياسية. كما يطرح الحزب تطوير لائحة الاتحادات الطلابية والأنشطة الطلابية بالجامعات بهدف توسيع مساحة مشاركة الطلاب فى الحياة الجامعية. ويتبنى الحزب والحكومة كذلك الاستمرار في خطة تطوير مراكز الشباب لتصبح نقاط جذب لممارسة كافة الأنشطة الشبابية، ذلك فضلاً عن تطوير المعسكرات الصيفية والشتوية، والتوسع فى برامج برلمانات الطلائع وبرلمانات الشباب، وتبنى التعديلات التى تتيح فرصة أكبر للشباب لإدارة الهيئات الشبابية من خلال زيادة نسبة تمثيل الشباب فيها.

وانطلاقًا من إيمان الحزب بأن الرياضة لم تعد نشاطاً ترفياً وإنما هى صناعة وحق لكل مواطن، يتبنى الحزب وحكومته عدداً من السياسات التى تستهدف النهوض بالرياضة المصرية، ومنها: توسيع قاعدة ممارسة الرياضة لأكبر عدد من المواطنين وإنشاء ملاعب للشباب فى المناطق المحرومة منها، ودعم الأنشطة الرياضية المدرسية والجامعية. كما يتبنى الحزب وحكومته تنمية وتطوير المنشآت الرياضية القائمة، فضلاً عن تخصيص أراضى لإقامة المنشآت الرياضية بالمدن الجديدة وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فى المجال الرياضى. كما يتبنى الحزب وحكومته هدف رعاية الموهوبين، وتطوير برنامج البطل الأوليمبى، وتطوير البرنامج القومى للناشئين، ويتبنى الحزب وحكومته كذلك هدف تطوير الإدارة الرياضية بهدف الوصول إلى المعايير والمواصفات العالمية فى هذا المجال.

كما يتبنى الحزب وحكومته تطوير الإطار التشريعى المنظم للرياضة فى مصر، بما يواكب التطور فى الحركة الرياضية ويحرر الرياضة المصرية من القيود التى تعوق انطلاقها. ويطرح الحزب وحكومته عدداً من الأفكار لتطوير هذا الإطار التشريعى منها تبنى فلسفة جديدة للتمويل الرياضى، وتشجيع دور القطاع الخاص فى هذا المجال وتقديم تسهيلات له للاستثمار فى المجال الرياضى. كما يطرح الحزب النظر فى إنشاء آلية جديدة لفض المنازعات الرياضية، وتفعيل الإطار القانونى الخاص بحقوق الملكية الفكرية فى المجال الرياضى، ووضع النظم الخاصة بالتأمين على الرياضيين ضد إصابات الملاعب. وتشمل رؤية الحزب فى هذا الصدد تنظيم الاحتراف الرياضى، ومكافحة المنشطات، وتشديد العقوبات الواجب توقيعها على حالات الشغب بالملاعب، وتنظيم منح حوافز التفوق الرياضى فى الدورات والبطولات المحلية والعالمية ، وتطوير الهياكل التنظيمية للنوادى والاتحادات.

وسوف يسعى الحزب وحكومته إلى توسيع دائرة النقاش مع الأوساط المعنية حول الأفكار المتعلقة بتطوير الرياضة للانطلاق بهذه الأفكار إلى واقع التنفيذ العملى.

يلتزم الحزب الوطنى وحكومته بالسياسات التالية فى مجال الشباب والنهوض بالرياضة :

- تطوير لائحة الاتحادات الطلابية، والأنشطة الطلابية بالجامعات.
- تطوير مضمون مناهج التربية الوطنية، وإنشاء مراكز للتعليم المدنى لتنمية الثقافة السياسية للشباب.
- الاستمرار في خطة تطوير مراكز الشباب وإنشاء مراكز في المناطق المحرومة منها.
- تبنى تعديلات في الإطار التشريعى المنظم للرياضة تستهدف تشجيع دور القطاع الخاص في الاستثمار الرياضى، وتنظيم الاحتراف، وتطوير الهياكل التنظيمية للنوادى والاتحادات، والتعامل مع المنشطات، والتأمين على الرياضيين وغيرها من الأهداف.
- توسيع قاعدة الممارسة الرياضية، وتنمية وتطوير المنشآت الرياضية، ورعاية الموهوبين رياضياً، وتطوير نظم الإدارة الرياضية.

مصر وتحديات الاستقرار الإقليمى

تواجه المنطقة العربية تحديات بالغة الأهمية ناتجة عن تفاقم الصراعات والأزمات والتفاعلات السياسية، هذا بالتوازى مع تحديات جديدة تمس سيادة دولها ومصالحها من زوايا مختلفة وبدرجات متفاوتة. وتأتى هذه التطورات لتدفع بالمنطقة نحو الإخلال بتوازنات الاستقرار الإقليمى، وتعرض دولها لتحديات عديدة أمنياً، وسياسياً، واقتصادياً، وهى تحديات تفاقمت نتيجة لتباطؤ التحرك الدولى فى احتواء الأزمات ومعالجة جذور الصراعات، والإرتكان إلى طروحات تفتقر إلى العدالة والواقعية.

وفى ظل هذا الإتجاه نحو المزيد من الاضطراب فى المحيط الإقليمى وعدم توازن السياسات الدولية فى تعاملها مع قضايا المنطقة وتحدياتها، تمثل مصر بدورها التاريخى طرفاً رئيسياً بل وحاكماً فى تحقيق الأمن والسلم لشعوب المنطقة، وقيادة المنطقة نحو تجاوز "حالة الصراع الإقليمى" إلى "حالة التعاون الإقليمى". من هنا جاءت سياسات الحزب والحكومة على الصعيدين الإقليمى والدولى من أجل تحقيق المصالح المصرية، وذلك من خلال توجه واضح يدعم دور مصر فى التعامل مع القضايا العربية والإقليمية التى تتأثر بتحولات إقليمية ودولية عميقة.

فقد جاءت سياسات الحزب لتطرح ضرورة مواصلة الجهود لدعم القضية الفلسطينية ومساندة الشعب الفلسطينى فى الحصول على حقوقه المشروعة وقيام دولته المستقلة، ذلك فى ظل ما يواجه مسار التسوية السلمية من تحديات راهنة تجسدت فى النزوع نحو الحلول الأحادية، وضعف البنية السياسية والاقتصادية للدولة الفلسطينية نتيجة للحصار الإسرائيلى والدولى. ويأتى ذلك فى إطار رؤية مصرية للعمل نحو إحياء مسار التسوية بما يحقق الانسحاب الإسرائيلى من الأراضى الفلسطينية، وتحرك عربى ودولى نشط يستهدف استئناف المفاوضات على الوضع الدائم للضفة الغربية وقطاع غزة وصولاً إلى انسحاب إسرائيل الكامل إلى حدود ١٩٦٧ وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

كما جاءت سياسة الحزب والحكومة لتدعيم الدور المصرى فى السودان، مما يستهدف جعل خيار الوحدة الأكثر جاذبية بالنسبة لأهل جنوب السودان، لاسيما فى ظل مخاطر تنامى الاتجاه نحو مزيد من التدخل الأجنبى وتدويل الصراعات الداخلية فى السودان. ويأتى ذلك إنطلاقاً من إدراك عميق للعلاقة الإستراتيجية التى تجمع بين مصر والسودان، واقتناع راسخ بارتباط المصالح المصرية بتحقيق الأمن والسلام فى السودان.

وإزاء التحديات التى تواجه العراق، جاءت سياسة الحزب والحكومة لتدعيم التحرك المصرى لمساعدة العراق على تجاوز محنته، وذلك من خلال مجموعة من الأهداف الداعمة لموقف مصر وتضامنها مع شعب العراق، ودعم جهوده للحفاظ على وحدته واستقلاله وسلامته الإقليمية، وخروج القوات الأجنبية من أراضيه، والإسهام فى برامج إعادة البناء والإعمار، فى ضوء المخاطر المحدقة التى تهدد مستقبل الدولة العراقية، فى ظل بيئة سياسية عراقية معقدة وبيئة أمنية شديدة التوتر.

ويطرح الحزب كذلك رؤيته لأهمية توثيق علاقات مصر مع دول حوض النيل لما تمثله من أهمية خاصة بالنسبة لحسابات الأمن القومى المصرى، والتى تجعل من التنسيق المستمر وتطوير وتحديث أطر التعاون السياسى والاقتصادى والأمنى ولا سيما المائى مع دول الحوض هدفا حيويا بالنسبة لتحرك مصر على مستوى القارة الافريقية، الذى توليه السياسة المصرية إهتماما خاصا باعتباره عنصرا حاكما فى تحقيق متطلبات الأمن القومى المصرى، وفى نفس الوقت محورا لا غنى عنه لتدعيم جهود التنمية الاقتصادية.

يؤكد الحزب على أهمية قيام مصر بتحرك نشط وفاعل فى مواجهة التحديات الإقليمية التى تواجه المصالح المصرية. وفى سبيل تحقيق ذلك يلتزم الحزب وحكومته بعدد من الأهداف يتمثل أهمها فى الآتى:

- دعم بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية، بالاستمرار فى إعادة تأهيل مؤسساتها، ودعم الاقتصاد الفلسطينى، بإقامة مناطق صناعية مشتركة، والتوسع فى تدريب الكوادر الفلسطينية.
- إحياء عملية التسوية، عن طريق تكثيف الاتصالات المصرية بمختلف الأطراف لإعادة عملية السلام إلى مسارها الصحيح، ومواصلة الجهود لرعاية الحوار بين الفصائل الفلسطينية.
- تدعيم دور مصر السياسى فى السودان، بالعمل على مساندة خيار وحدة السودان، والتقريب بين القوى السياسية السودانية.
- الدفع بمشروعات التكامل بين مصر والسودان، بتدعيم التبادل التجارى، وتفعيل اتفاقات التعاون الاقتصادى والتبادل التجارى ، واستكمال المشروعات الاقتصادية والتنموية المشتركة.
- تكثيف الإتصالات مع مختلف القوى العراقية لتدعيم الوفاق الوطني بين أبناء العراق ووحدتهم.
- الإسهام الإيجابى فى إعادة إعمار العراق، من خلال إقامة المشروعات المشتركة وتقديم الخبرة الفنية وتعزيز التبادل التجارى.
- تكثيف الجهود الدبلوماسية لتعزيز العلاقات بين مصر والسودان وإثيوبيا، مع تدعيم الدبلوماسية الشعبية من خلال مؤسسات المجتمع المدنى ومنظمات رجال الأعمال والبرلمانات، بما يمثل قاطرة لتعميق التعاون بين دول حوض النيل.
- تذليل العقبات التى تعترض تحقيق الاستفادة القصوى من اتفاقات التعاون الاقتصادى والتبادل التجارى مع دول حوض النيل.
- الإهتمام بحجم الوجود الإفريقي علي الخريطة الإعلامية المصرية، وتطوير المراكز الثقافية المصرية فى إفريقيا، ودعم المؤسسات التى تعمل فى مجال التعاون الثقافى.
- دفع المفاوضات الجارية لوضع إطار قانونى ومؤسسى جديد للتعاون بين دول حوض النيل، بما يحفظ المصالح المصرية.

أوراق النـقاش

تمثل أوراق النقاش أولى مراحل صياغة السياسات العامة داخل الحزب، حيث تتناول هذه الأوراق قضايا جديدة يطرحها الحزب للمرة الأولى بهدف فتح حوار واسع حولها داخل الحزب وخارجه، وذلك استناداً إلى أسلوب مؤسسى واضح مستمد من النظام الأساسى للحزب. ويستهدف هذا الأسلوب توسيع دائرة الحوار والمناقشة حول السياسات المقترحة بحيث تتاح الفرصة لطرح أكبر قدر من الأفكار والآراء ووجهات النظر المتعددة فى صياغة السياسات. ومن ناحية أخرى، يستهدف هذا الأسلوب توسيع وتعميق دائرة المشاركة فى صياغة السياسات على مستويات الحزب المختلفة بما يرسخ قيم الديمقراطية ويقوى البنيان المؤسسى للحزب ويدعم الالتزام الحزبى، ويساعد على طرح فكر جديد ينبع من رؤية شاملة تعبر عن توجهات الحزب لخدمة العمل الوطنى.

وقد حدد النظام الأساسى وأساليب العمل القواعد المنظمة لتفعيل المشاركة فى صياغة السياسات العامة، حيث يتم أولاً طرح الموضوع من خلال ورقة نقاش تضع إطاراً عاماً لتوجهات الحزب بشأنه. وتعرض أوراق النقاش على المؤتمر السنوى للحزب أو المؤتمر العام لمناقشتها وإقرارها، ثم تحال إلى أمانة السياسات لدراستها بمختلف أبعادها، وإجراء حوار حولها مع قيادات وكوادر الحزب، وكذلك مع فئات المجتمع المختلفة، ثم إقرارها كسياسة حزبية من قبل الأمانة العامة والمكتب السياسى .

وفى هذا المؤتمر يستمر الحزب فى إتباع هذا النهج من خلال تقديم موضوعات يرى أن لها أولوية هامة فى إطار مسيرة الإصلاح والتطوير، حيث يطرح الحزب ورقتين للنقاش والتصويت: الأولى بعنوان "مستقبل الطاقة وحقوق الأجيال القادمة"، والثانية بعنوان "الأمن القومى المصرى ومستقبل الشرق الأوسط"، من أجل الخروج مستقبلاً بسياسات تفصيلية تتعامل مع تطرحه من تحديات.

مستقبل الطاقة وحقوق الأجيال القادمة

تحتل قضية الطاقة وحقوق الأجيـــال القادمـة أهمية خاصة بالنسبة لمستقبل عملية التنمية فى مصر. وتزداد أهمية بلورة رؤية واضحة لهذه القضية فى ظل التطورات الهامة على الصعيد الدولى، ولكن أيضاً على الصعيد الداخلى، بالنسبة لإنتاج واستهلاك الطاقة.

وتستعرض الورقة المتغيرات التى طرأت على مختلف أوجه قضايا الطاقة دولياً، وذلك فى ظل تزايد المخاطر التى تحيط بإنتاج البترول، والضغط المستمر على قطاع البترول نتيجة الزيادة المضطردة فى الطلب العالمى على المنتجات البترولية. وتوضح الورقة أن هذه المتغيرات أدت جزئياً إلى حدوث زيادات مستمرة فى أسعار البترول عالمياً. كما تزامن استمرار الزيادة فى معدلات التنمية الصناعية بمختلف الدول مع اتجاه التوقعات المستقبلية باحتمال حدوث انخفاض فى إنتاج البترول لبعض الدول نتيجة لأوضاعها السياسية غير المستقرة. وعلى الرغم من قدرة الدول المنتجة للبترول بصفة عامة على زيادة إنتاجها الحالى منه، فإن الزيادة فى إنتاج البترول مقيداً دوماً بعنصر حاكم وهو أن البترول كمصدر طبيعى غير متجدد وقابل للنضوب، وهو الأمر الذى فرض على الدول المنتجة للبترول الأخذ بعين الاعتبار حق الأجيال القادمة فى الاكتشافات الحالية من البترول والحفاظ على مستويات محدده من احتياطياتها منه.

ولقد أدى إرتفاع أسعار البترول عالمياً الى الضغط على موازنات الدول الداعمة للمنتجات البترولية بما فيها مصر، حيث وصل دعم المنتجات البترولية فى الموازنة العامة للدولة إلى ما يقترب من ٤٢ مليار جنيه. ومع تأكيد الحزب على استمرار دعم المنتجات البترولية وخاصةً لمحدودى الدخل، فإن هذا الأمر يتطلب إجراء حواراً مستمراً بشأن السياسات المستقبلية لدعم المنتجات البترولية بشكل أكثر كفاءة.

من جانب آخر، اتجه عدد من الدول إلى البحث عن مصادر بديلة لتوليد الطاقة، بما فى ذلك الطاقة النووية، طالما أن هذه المصادر قد ثبت جدواها من الناحية الاقتصادية، إضافة إلى توفر عنصر الأمان بها من الناحية البيئية. وقد استهدفت هذه الدول ضمان الاستمرارية فى الحصول على الطاقة التى تحتاجها بشكل يتلاءم مع أوضاعها وقدراتها التنموية.

وتطرح هذه الورقة ثلاثة محاور أساسية تمثل فى مجملهما قضايا من شأنها الإسهام فى تشكيل سياسة مستقبلية للطاقة فى مصر. يتمثل المحور الأول فى ضرورة الحفاظ على حق الأجيال القادمة فى مصادر الثروة الطبيعية القابلة للنفاذ. ويأتى المحور الثانى ليطرح ضرورة النظر بجدية فى مصادر طاقة بديلة للمستقبل بما فيها الطاقة النووية. أما المحور الثالث فيتمثل فى كيفية تحقيق الاستخدام الاقتصادى الأمثل لبدائل الطاقة المختلفة مع الحفاظ على استهداف دعم الفئات محدودة الدخل بشكل أكثر كفاءة. ثم تطرح الورقة الإطار العام لوضع إستراتيجية متكاملة للطاقة فى مصر، مع طرح عدد من الأسئلة للنقاش بشأنها.

الأمن القومى المصرى ومستقبل الشرق الأوسط

كان العدوان الإسرائيلى الأخير على لبنان هو الفعل العنيف الكبير الثالث الذى كان له تداعياته العميقة على مجريات التفاعلات السياسية والأمنية والاقتصادية فى منطقة الشرق الأوسط خلال السنوات الخمس الأولى من هذا القرن. فمنذ هجمات سبتمبر ٢٠٠١ ، إلى غزو العراق مارس - أبريل ٢٠٠٣ ، وحتى هذا العدوان يوليو - أغسطس ٢٠٠٦ ، دخلت هذه المنطقة واحدة من أكثر المراحل تقلباً فى تاريخها.

هذا التحول الجوهرى فى أوضاع المنطقة وظروفها يفرض تحديات أكبر وأكثر تعقيداً مما واجهته مصر فى أى مرحلة سابقة، فشتان بين ما آل إليه الشرق الأوسط اليوم، وبين واقع المنطقة حينما اضطلعت مصر بدور محورى فى توجيه مجرى التطورات الإقليمية منذ خمسينيات القرن الماضى. تغيرت المنطقة منذ ذلك الوقت عدة مرات، ومرت بعدة مراحل، لم يكن أى منها أكثر تعقيداً من المرحلة الراهنة.

ومن هنا تبرز الحاجة إلى صياغة رؤية بديلة تستند إلى منظور واقعى لمستقبل المنطقة، خاصة فى ظل رؤى متباينة ومتناقضة تطرح تصورات مختلفة على نحو لا يخدم المصالح المصرية. فلا المنطق الذى يرتكز عليه الطرح الأمريكى بشأن الشرق الأوسط الجديد يعد مقبولاً، لما ينطوى عليه من مفاهيم مغلوطة حول العلاقة بين الإرهاب وغياب الإصلاح، وتبنيه لرؤية أحادية ضيقة متمثلة فى إعلاء قيمة الديمقراطية بالمفهوم الغربى على حساب تسوية الصراعات المزمنة فى المنطقة، ولا الطرح القائم على منطق الصدام مع الآخر كسبيل لحسم الصراعات فى المنطقة يمكن أن يمثل صيغة ملائمة للتعامل مع التحديات التى تواجه العالم العربى بوجه خاص والشرق الأوسط بوجه عام، وقبل ذلك مصالح الأمن القومى المصرى.

ومن ثم يطرح الحزب ورقة نقاش بعنوان "الأمن القومى المصرى ومستقبل الشرق الأوسط" بهدف الخروج بسياسات متكاملة للتعامل مع التحديات الكبرى والآنية التى تواجه مستقبل المنطقة، والتى سوف تؤثر على مصالح الأمن القومى المصرى، وذلك وسط تحولات عميقة تدفع المنطقة برمتها نحو المزيد من الإضطراب وعدم الإستقرار.

وتنطلق الورقة من تحديد ركائز الأمن القومى المصرى فى ظل التغيرات الإقليمية المتلاحقة، باعتبار أن ذلك يمثل نقطة البداية لصياغة رؤية لمستقبل الشرق الأوسط والدور المصرى حياله. وأولى هذه المصالح هى تحقيق الرفاهية للشعب المصرى، والتى لا تنفصل عن مصلحة حيوية فى تدعيم الإستقرار الإقليمى. ويستتبع ذلك إعلاء مصلحة حيوية مكملة تتمثل فى استثمار شبكة العلاقات المتميزة التى نجحت مصر فى صياغتها سياسياً واقتصادياً وأمنياً مع القوى الدولية الكبرى. وإذا كانت مصالح الأمن القومى المصرى تنطلق من الترابط الوثيق بين التنمية على الصعيد الداخلى والإستقرار على الصعيد الإقليمى، فإن هذه المصالح لا بد أن تتسع لتستهدف إدارة توازنات الأمن الإقليمى حفاظاً على الإستقرار فى المنطقة.

وتؤكد الورقة أن صياغة هذه المصالح فى ظل تحولات إقليمية ودولية متسارعة يتطلب مراجعة بعض الأسس التى حكمت التحرك المصرى إقليميا ودوليا، وإعادة تأكيد بعضها الآخر مع تكييفها لكى تتلاءم مع هذه المتغيرات.

وتتمثل محاور التحرك المصرى فى هذا الإطار فى العمل على إعادة إحياء مسار التسوية السلمية، بما يفرضه تعثر مسار السلام من إعادة صياغة للدور المصرى، ليرتكز على محورين رئيسيين: إعادة تأهيل البنية السياسية الفلسطينية. وتحرك دبلوماسى تتجاوز أهدافه إحياء المسار التفاوضى، ليستهدف محاولة خلق توافق دولى وإقليمى حول صيغة التسوية التى تحكم قضايا الوضع الدائم.

ويتمثل المحور الثانى فى السعى إلى إعادة صياغة أسس العمل العربى، فى ظل إيمان الحزب بأن صياغة رؤية مستقبلية للشرق الأوسط لا بد وأن تستند إلى حقيقة أن العالم العربى يمثل نواته الأساسية. ولا يتحقق هذا الهدف بمعزل عن صياغة رؤية واضحة تعيد ترميم البنيان المؤسسى للعمل العربى المشترك، فى نفس الوقت الذى تقتحم فيه تحديات الإصلاح، التى يتعين أن تكون فى قلب هذه الرؤية.

كما تعد إدارة العلاقة مع الولايات المتحدة محوراً مهماً للتحرك المصرى، حيث تطرح الورقة ضرورة إدارة هذه العلاقة على مستويين. المستوى الأول يرتبط بالبعد الإقليمى للعلاقة المصرية الأمريكية، وهنا يجب أن يرتكز هدف السياسة المصرية على محاولة توجيه السياسة الخارجية الأمريكية على نحو يخدم التعامل الإيجابى مع التحديات التى تواجه المنطقة، ومن ثم مصالح الأمن القومى المصرى. أما المستوى الثانى فيتمثل فى الأهمية المتزايدة لتطوير شبكة العلاقات المتبادلة والمصالح المشتركة مع الولايات المتحدة. ومن هنا يصبح التحدى أمام السياسة المصرية كيفية إدارة هذه العلاقة على نحو يؤدى إلى التكامل بين هذين المستويين، أو إبقاء التناقض بينهما فى حدود معقولة.

ويؤكد الحزب على ضرورة العمل على ضمان وحدة العراق وعروبته، من خلال تحرك عربى جديد يضمن تعزيز التواجد العربى فى العراق، بحيث يكون قادراً على توجيه مجرى التطورات فى هذا البلد ضماناً لوحدته وعروبته. كما تؤكد الورقة أن إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، ومستقبل ترتيبات الأمن فى المنطقة، لا بد وأن يكون محوراً رئيسياً للتحرك المصرى، لما تواجهه السياسة المصرية من تحدى زيادة انتشار أسلحة الدمار الشامل فى المنطقة، الأمر الذى يستدعى العمل على إحياء المبادرة المصرية لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، خاصة فى ظل بقاء إسرائيل خارج نظام الرقابة الدولية على نشاطها النووى.

ويمثل التحول فى الدور الإيرانى عنصراً مهماً بالنسبة لمستقبل الاستقرار فى المنطقة، وتؤكد الورقة على ضرورة أن يخضع لتقييم متوازن وموضوعى لأبعاده وتأثيره على المصالح المصرية. والتحدى أمام السياسة المصرية يتمثل فى السعى لتوجيه الدور الإيرانى ليكون عامل استقرار فى المنطقة بدلاً من أن يكون مصدراً للتوتر.

وأخيراً يؤكد الحزب على أهمية العمل على صيانة وحدة السودان فى ظل ما يشهده من أوضاع جديدة بعد أن أقر اتفاق ماشاكوس الإطارى مبدأ حق تقرير المصير لأهل الجنوب، وزيادة الإتجاه نحو تدويل الصراعات الداخلية فى السودان وعلى رأسها النزاع فى دارفور. وإزاء هذا الوضع، يمثل التحدى لمصالح الأمن القومى المصرى فى العمل على جعل خيار الوحدة الأكثر جاذبية للجنوب، وتحييد الضغوط الدولية المتزايدة على السودان، وتسريع خطوات التكامل تدعيماً للدور المصرى مع مختلف الأطراف السودانية.

رؤى حزبية

رؤية حزبية حول قضايا الإسكان والمرافق والتخطيط العمرانى

تعتبر قضايا الإسكان والمرافق والتخطيط العمرانى من القضايا الخدمية الأساسية التى تتصل ليس فقط بالحياة اليومية للمواطن، بل تمثل بالنسبة له قضايا جوهرية وحاكمة لما تنطوى عليه من مقومات أساسية للعيش الكريم. من هنا فقد تصدرت هذه القضايا أولويات البرنامج الإنتخابى للرئيس مبارك حيث أولاها اهتماماً خاصاً من خلال طرح عدد من الأهداف الواضحة تحدد محاور العمل للحكومة والحزب فى الإرتقاء بهذه الخدمات.

وفى هذا السياق يطرح الحزب رؤية حزبية لمتابعة ما تضمنه البرنامج الإنتخابى الرئاسى، وما سبق أن طرحه الحزب من سياسات وآليات فى أوراق سابقة، وقامت الحكومة بتحويله إلى خطط وبرامج تنفيذية. ففى مجال التخطيط والتنمية العمرانية، يطرح الحزب إستراتيجية متكاملة، تأتى من منطلق إيمانه بأن التخطيط هو محور أساسى فى منظومة البنية التحتية اللازمة لتوفير المسكن الملائم للمواطن. وتقوم هذه الإستراتيجية على أربعة محاور أساسية، وهى:

(١) إعادة تخطيط وتنمية العمران القائم بالمدن والقرى المصرية.

(٢) تنمية المناطق الصحراوية لزيادة الرقعة المعمورة، وتخفيف الضغط على الوادى الضيق.

(٣) إدارة المجتمعات العمرانية الجديدة القائمة والتوسع فى التصرف فى أراضٍ جديدة لمواجهة الطلب المتزايد على البناء فى هذه المناطق.

(٤) الاستمرار فى خطة تنمية المناطق النائية.

أما بالنسبة لقطاع التشييد والبناء، فيتبنى الحزب إستراتيجية متكاملة لعلاج مشكلات هذا القطاع، الذى يؤهله للمساهمة بشكل فعال فى رفع معدلات النمو الاقتصادى، ودفع مسيرة التنمية. وتتلخص هذه الإستراتيجية فى محورين أساسيين: يقوم الأول بتنظيم علاقة العمل بين الحكومة، باعتبارها الجهة الرئيسية لطرح وتمويل المشروعات العامة الكبرى، وشركات المقاولات المنفذة لهذه المشروعات. أما المحور الثانى، فيتمثل فى تبنى سياسات تهدف إلى رفع تنافسية العناصر المختلفة لسوق التشييد والبناء المصرى، والتى تشمل ثلاثة عناصر أساسية: العمالة المدربة، تحقيق التوازن فى سوق مواد البناء، وآليات نفاذ شركات المقاولات والمكاتب الهندسية والعمالة المصرية للأسواق الإقليمية.

وفى مجال الإسكان، يطرح الحزب رؤيته لمواجهة الطلب المتزايد على العمران فى الريف والحضر من ناحية، والحد من الآثار السلبية للنمو العمرانى غير المخطط من ناحية أخرى، من خلال توفير صيغ مختلفة من الإسكان. ويستعرض الحزب فى هذا السياق، "برنامج الإسكان القومى" الذى يضم أربع صيغ مختلفة من المشروعات تتسم بالمرونة، إذ يتضمن المشروع الأول على قيام الحكومة ببناء وحدات سكنية وتمليكها للمواطنين موزعة على المحافظات المختلفة. ويعتمد المشروع الثانى على الشراكة مع القطاع الخاص من خلال توفير الحكومة للأراضى والمرافق بأسعار مخفضة وبيعها للمستثمرين العقاريين، الذين يقومون ببناء الوحدات السكنية عليها، مع مراعاة المعايير الخاصة بالتكاليف والمساحة. أما المشروع الثالث، فهو مشروع "بيت العائلة"، والذى يتم بناؤه فى المدن الجديدة. وأخيراً، المشروع الرابع وهو مشروع "البيت الريفى" الذى يتم بموجبه تخصيص البيت بأكمله لعائلة واحدة على غرار نمط البيوت فى الريف المصرى.

ثم يطرح الحزب قضية مياه الشرب والصرف الصحى كأحد المحددات الرئيسية لجودة المسكن، الذى يتوافق مع طموحات واحتياجات المواطن المصرى. فالحزب من خلال استشعاره لنبض المواطنين - من خلال نوابه وقياداته - وإدراكه لضخامة التحدى فى هذا المجال، يرى ضرورة فتح نقاش مجتمعى شفاف وموسع حول هذا الموضوع. وفى ظل التصارع المستمر للأولويات على التمويل، أضحى من المهم تحديد أولوية مشروعات مياه الشرب والصرف الصحى بالنسبة للمجتمع، وأصبح البحث عن صيغ تشاركية أكثر تطوراً أمراً ضرورياً وحتمياً . وفى هذا النطاق، يؤكد الحزب على التزامه بما جاء فى برنامجه الإنتخابى الطموح، والذى يتضمن تخصيص مبلغ ٢٥ مليار جنيه لمشروعات الصرف الصحى.

ويعكس الحزب فى هذه الرؤية رغبة نوابه وقياداته وأعضائه الممثلين لجموع المجتمع، فى تعزيز هذا الالتزام، تحقيقاً لطموحات المواطن فى مسكن ملائم يلبى احتياجاته الاقتصادية والاجتماعية والصحية، ويحافظ على الثروات المتاحة ويطورها . لذلك يستمر الحزب فى طرح الموضوع للحوار، بهدف الوصول إلى سياسات تمكن من مواجهة التحديات بشكل حاسم وتوفر ما يلزم من تمويل طموح يتوافق مع رؤيته .

وعدنا فأوفينا

وعدنا بخلق فرص عمل جديدة ... وعدنا بتحسين الخدمات للمواطن ... وعدنا بأن تظل مصر قوية وآمنة ... وعدنا بأن يعيش المواطن حراً فى بلد ديمقراطى ... وعدنا بكل ذلك لمواصلة الإصلاح ... ومما أنجزناه ما يلى :

مواطن حر فى بلد ديمقراطى ... تعزيز مسيرة الديمقراطية

- إنشاء أول مجلس قومى لحقوق الإنسان.
- إلغاء القانون رقم ١٠٥ الخاص بمحاكم أمن الدولة.
- إلغاء عقوبة الأشغال الشاقة من التشريع المصرى.
- إنشاء محاكم الأسرة.
- إلغاء معظم الأوامر العسكرية الصادرة طبقا لقانون الطوارئ.
- إقرار حق الخلع للمرأة المصرية.
- ضمان تنفيذ أحكام النفقة، بإنشاء صندوق تأمين الأسرة.
- المساواة بين الأب والأم المصرية في حق منح الجنسية للأبناء.
- التوسع فى المناصب القضائية للمرأة.
- تعيين أول قاضية بالمحكمة الدستورية.
- حرية التعبير والرأى من خلال ٥٣٥ صحيفة تعمل في مصر، منها ٥١ صحيفة حزبية.
- تعديل المادة ٧٦ من الدستور ليصبح اختيار رئيس الجمهورية عن طريق الانتخاب الحر المباشر، لأول مرة فى تاريخ مصر.
- إصدار أول قانون لانتخابات رئاسية تعددية مباشرة فى تاريخ مصر السياسى.
- إجراء أول انتخابات تعددية ومباشرة لمنصب رئيس الجمهورية فى تاريخ مصر السياسى.
- تعديل قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية بما يضمن المزيد من نزاهة العملية الانتخابية.
- تعديل قانونى مجلسى الشعب والشورى، بما يحقق فاعلية أكبر في أداء البرلمان.
- تعديل قانون الأحزاب السياسية بما يعزز الحياة الحزبية
- تعديل قانون الإجراءات الجنائية وقواعد الحبس الاحتياطى لتحقيق المزيد من ضمانات حقوق الإنسان.
- تعديل قانون تنظيم السلطة القضائية لتعزيز استقلال القضاء.
- إجراء التعديلات التشريعية الخاصة بإلغاء الحبس فى جرائم النشر وبما يعزز حرية التعبير.
- إصدار أول قانون لحماية المستهلك.

انطلاقة ثانية للاقتصاد المصرى

- أعلى معدل نمو للناتج المحلى الإجمالى الحقيقى على مدار السنوات العشرة الماضية (٦,٩٪).
- ٧١٦ ألف فرصة عمل جديدة خلال العام الماضى.
- ٦٤٢ ألف فرصة عمل جديدة فى القطاع غير الحكومى خلال العام الماضى.
- ٣,٦ مليار دولار أمريكى زيادة فى صافى احتياطى النقد الأجنبى.
- ارتفاع حصيلة برنامج الخصخصة ثلاثة أمثال قيمتها فى العام الماضى لتصل إلى ١٥,١مليار جنيه.
- مضاعفة صافى الاستثمار الأجنبى المباشر عن العام الماضى ، ليصل إلى ٦,١ مليار دولار.

- انخفاض نسبة العجز الكلى للموازنة العامة للدولة إلى الناتج المحلى الإجمالى من ٩,١٪ إلى ٧,٢٪ فى العام الحالى.
- تخفيض الضريبة العامة على الدخل إلى النصف مع بدء تطبيق قانون الضرائب الجديد.
- ٥٣٪ زيادة فى حصيلة الضرائب على الدخل عن العام الماضى لتصل إلى ٤٨,٤ مليار جنيه.
- ارتفاع حصيلة ضريبة المبيعات لتصل إلى ٣٣,٨ مليار جنيه.
- ٢٢٪ زيادة فى حصيلة الجمارك لتصل إلى حوالى ٩,٤ مليار جنيه.
- تطبيق نظام الإنتربنك الدولارى واستقرار التعاملات فى سوق الصرف.
- ١٢٪ ارتفاع فى رأس المال السوقى للبورصة المصرية ليصل إلى ٧٦,٦٪ من قيمة الناتج المحلى الإجمالى.
- ٥٣٪ زيادة قيمة الإصدارات الجديدة من الأوراق المالية لتصل إلى ٧٧,٨ مليار جنيه.

مناخ أفضل لجذب الاستثمارات

- ١٨٪ زيادة فى مساهمة القطاع الخاص فى إجمالى الاستثمارات لتصل إلى ٦٠٪.
- ١٦,٧ مليار جنيه إيرادات طرح رخصة شبكة المحمول الثالثة.
- ٥,٢٥ مليار جنيه حصيلة طرح ٢٠٪ من أسهم الشركة المصرية للاتصالات للتداول فى البورصة المصرية والبورصات العالمية.
- مشروع جديد للتنمية السياحية لمنطقة سيدى عبد الرحمن بتكلفة استثمارية ١٠ مليارات جنيه.
- صدور قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية.
- ٤٠٪ تخفيض فى التعريفة الجمركية.
- تخفيض عدد البنود الجمركية من ٢٧ بنداً إلى ٦ بنود.
- تخفيض رسوم التسجيل العقارى للمساكن والأراضى من ٣٪ من قيمة العقار لتصبح بحد أقصى ٢٠٠٠ جنيه.

تطوير الأداء القطاعى للاقتصاد المصرى

- ٣٨٢٥ شركة جديدة تم تأسيسها فى العام الحالى، برؤوس أموال مُصدرة بلغت قيمتها ١٢,٤ مليار جنيه.
- ١٣٨ شركة جديدة تم إنشائها بالمناطق الحرة، برؤوس أموال مُصدرة بلغت قيمتها ٣,٢ مليار جنيه.
- ٦٠٦ شركة مسجلة فى المناطق الصناعية المؤهلة.
- ٥٧٠ مليون دولار صادرات للسوق الأمريكى من المناطق المؤهلة.
- ٣٠٪ زيادة فى الصادرات السلعية والخدمية (غير البترولية).
- ٣٩٪ زيادة فى الصادرات المصرية لدول الاتحاد الأوروبى لتصل إلى ٥ مليار دولار.
- بدء تنفيذ "اتفاقية أغادير" مع كل من تونس والمغرب والأردن، لمزيد من النفاذ للمنتجات المصرية إلى السوق الأوروبية.
- توقيع اتفاقية منطقة تجارة حرة مع تركيا.
- زيادة ٨٪ فى عدد الليالى السياحية لتصل إلى ٩٢,٦ مليون ليلة.
- إيرادات قياسية لقناة السويس بلغت ٣,٦ مليار دولار أمريكى.
- ٢١,٤٥٣ ألف وحدة سكنية تم إنشاءها.
- إعادة تخطيط ٤٩٧ قرية واعتماد أحوزتها العمرانية.

تحسين الدخول ورعاية محدودى الدخل.

- ٨٥٢ ألف أسرة تستفيد من معاش الضمان الاجتماعى لتصل إلى أكثر من مليون أسرة بنهاية العام المالى ٢٠٠٦/٢٠٠٧. بتكلفة إجمالية تصل إلى مليار جنيه.
- رفع رواتب ما يزيد على ٧٥ ألف من العاملين بقطاع الصحة فى الوحدات الصحية الريفية بنسبة تتراوح بين ١٠٠٪ و ٦٠٠٪.
- ١٠٪ زيادة الأجور الأساسية للموظفين وبحد أدنى ٣٦ جنيهاً خلال العام المالى الحالى.
- ٢٠٪ زيادة الأجور الأساسية للموظفين بحد أدنى ٣٠ جنيهاً فى العام المالى الماضى.

تحسين مستوى معيشة المواطن والارتقاء بالخدمات المقدمة له

- توصيل ٦٨٠ مدرسة بخطوط الانترنت (فائق السرعة) دون خط تليفون.
- أول هيئة قومية للاعتماد وضمان جودة التعليم.
- تخفيض المناهج الدراسية فى السنوات الثلاثة الأولى من التعليم الأساسى.
- إنشاء ٤٩٩ مدرسة جديدة بالتعليم قبل الجامعى.
- ٥٠٪ نسبة الإناث المقيدات فى التعليم العالى والجامعى.
- تحويل ٥ فروع للجامعات الحكومية إلى جامعات مستقلة.
- ٥ جامعات خاصة جديدة لتصل إلى ١٤ جامعة خاصة.
- بدء العمل على تطوير الهيئة القومية لسكك حديد مصر، بميزانية تبلغ نحو٨,٥ مليار جنيه على مدار العامين القادمين.
- تشغيل ١٩٥ سيارة تاكسى العاصمة فى القاهرة الكبرى والإسكندرية، من خلال ٤ شركات خاصة.
- إنخفاض معدل وفيات الرضع إلى ٣٣ لكل ١٠٠٠ مولود.
- إرتفاع عدد مشتركى خطوط التليفون الثابتة إلى ١٠,٧ مليون خط.
- تشغيل نحو ١٣٠ ألف خط إنترنت (فائق السرعة) بدون خط تليفون من خلال ٨٠ شركة.
- مليار جنيه زيادة فى الاعتمادات الموجهة لتحسين نوعية رغيف الخبز.
- ٢٠٪ زيادة فى عدد مستخدمى الإنترنت ليصل إلى ٥,٥ مليون مستخدم.
- إرتفاع أعداد مستخدمى التليفون المحمول لتصل إلى ١٥ مليون مشترك فى العام الحالى.
- توصيل المياه النقية إلى ١٠٠٪ من إجمالى الأسر المصرية فى الحضر، ونحو ٩٧٪ فى الريف.

تعميق وتنمية العلاقات العربية والإقليمية والدولية

- مواصلة سياسة خارجية نشطة ومتوازنة مكنت مصر من تحرير كل شبر من أراضيها، واستعادة السيادة المصرية كاملة علي سيناء، والحفاظ علي أمن مصر وسلامتها بعيداً عن الحروب والنزاعات خلال العقود الثلاثة الماضية.
- جهود مكثفة ومتواصلة لتدعيم بناء دولة فلسطينية مستقلة على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس.
- تحرك مستمر وواسع النطاق لإحياء مسار التسوية السلمية في الشرق الأوسط.
- استثمار الإنفتاح علي كافة القوي السياسية السودانية للحفاظ علي وحدة السودان.
- القيام بدور محوري في التوصل إلى اتفاق أبوجا للسلام في دارفور في ٥ مايو ٢٠٠٦.
- المشاركة في قوات الاتحاد الإفريقي في دارفور.
- مواصلة المساهمات المصرية الرسمية والشعبية لدعم أهالي دارفور والتخفيف من حدة محنتهم.
- إفتتاح قنصلية مصرية عامة في جوبا عاصمة جنوب السودان.
- بدء إنشاء مستشفي في مدينة "واو" في جنوب السودان.
- عقد مؤتمر الوفاق العراقي بمشاركة مختلف الأطراف العراقية في مقر جامعة الدول العربية بالقاهرة في نوفمبر

٢٠٠٥ الذى إفتتحه الرئيس مبارك.

- التحرك إقليمياً ودولياً لمساندة لبنان فور بدء العدوان الإسرائيلى عليه.
- التحرك إقليمياً ودولياً للمطالبة بتحقيق دولى فى مذبحة قانا.
- التحرك لاستصدار قرار من مجلس حقوق الإنسان في جنيف يدين الانتهاكات الإسرائيلية ضد المدنيين في لبنان.
- تقديم مستشفى ميدانى وجسر جوى للمساعدات للتضامن مع شعب لبنان، والمساهمة فى تأهيل قطاع الكهرباء على نفقة الدولة المصرية.
- انتخاب مصر لعضوية مجلس السلم والأمن الإفريقي عن إقليم الشمال لمدة عامين اعتباراً من ١٧ مارس ٢٠٠٦.

www.ndp.org.eg